العالم للإدارة

يومية إخبارية وطنية متخصصة

الاثنين 22 جانفي 2024 الموافق ل 10 رجب 1445 هـ — العالم - قوة - صحة - إدارة وعمل — mondeadm@gmail.dz — العدد: 2518 — الثمن: 20 دج

جدّد تعازيه لأسرة الفقيد

شنقريحة يلقي النظرة الأخيرة على جثمان اللواء أحسن

ص: 02

خلال في القمة الثالثة لمجموعة الـ 77 + الصين

الجزائر تقترح إنشاء مركز إمتياز للمؤسسات الناشئة

ص: 03

مساعي لولوج أسواق عالمية جديدة

بلارة تتوقع إنتاج أزيد من مليون طن من منتجات الحديد

ص: 07

شدد على التعامل الجماعي مع التحديات في الأمن الغذائي والطاقوي

تبون يستعرض رؤية الجزائر للتعاون جنوب ـ جنوب

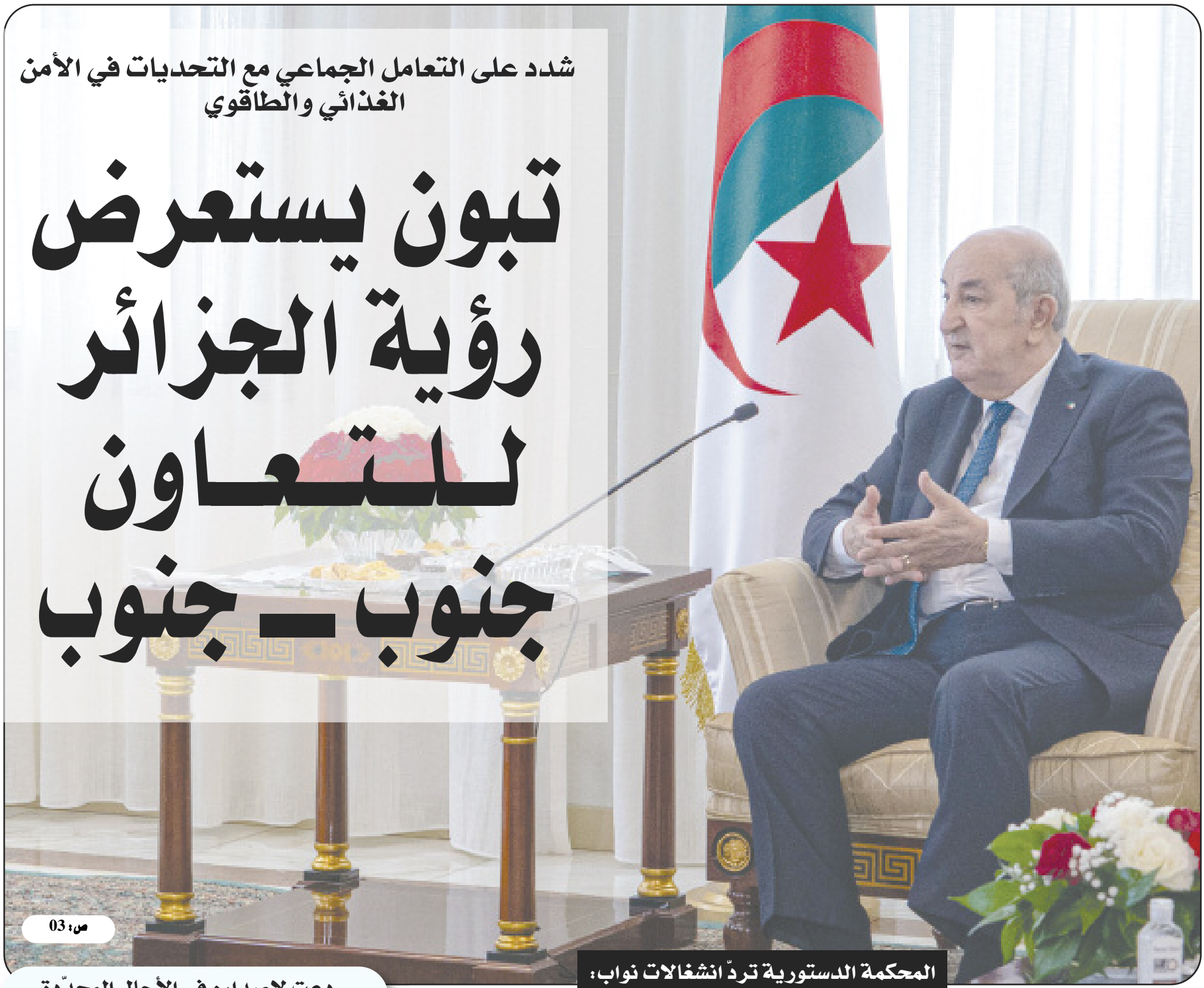

ص: 03

المحكمة الدستورية تردّ انشغالات نواب:

المراسيم الصادرة عن الوزير الأول تخضع لرقابة القضاء الإداري

الجمعية الجزائرية للطب الرياضي:

التوقيع على إتفاقية شراكة لترقية الطب الرياضي بالجزائر

دعت لإصداره في الأجال المحدّدة

نقابات التربية تتمسّك بحق المشاركة في إعداد القانون الأساسي

ص: 04

لمواجهة كل التهديدات والمخاطر

شنقريحة يشدّد على الإستعداد الدائم والجاهزية العملياتية

شدّد رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أول السعيد شنقريحة التحضير القتالي الذي ينبغي أن نوليه الاهتمام الذي يستحقه، وفي مساعينا المتواصلة لتحقيق الاستعداد الدائم والجاهزية العملياتية الكاملة الكفيلة بمواجهة كل التهديدات والمخاطر التي قد تمس بأمننا وسلامة ترابنا الوطنيوتقدم رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أول السعيد شنقريحة، بتهانيه إلى كافة الضباط وضباط الصف ورجال الصف والمستخدمين المدنيين، بمناسبة حلول السنة الميلادية الجديدة 2024.وقال الفريق شنقريحة في رسالة التهنئة:« يُسعدني أن أتوجه إليكم أنتم مستخدمو الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، من ضباط وضباط صف ورجال صف ومستخدمين مدنيين، بأزكى التهاني وأصدق التبريكات متضرعا للمولى سبحانه وتعالى أن يعيد عليكم وعلى عائلاتكم الكريمة وذويكم الطيبين السنين والأعوام بالخير واليمن والبركة، مشفوعة بدوام الصحة والسعادة والهناء". وقال الفريق أول:«وحقيق بنا بهذه المناسبة أن نقف وقفة تمحيص وتقييم لحصائل أعمالنا المنفذة خلال العام المنقضي حتى تكون لنا مرجعا نستند عليه لخوض غمار العام الجديد بنفسية متحفزة ، وبأهداف طموحة وواضحة، نتلافي فيها النقائص المسجلة ونتمن المكاسب المحققة من التجارب السابقة ونتطلق بعزيمة متجددة، لا تلين، نحو تحقيق المزيد من النجاحات على صعيد أداء واجباتنا النبيلة ومهامنا الدستورية الجليلة، لاسيما في مجال التحضير القتالي، الذي ينبغي أن نوليه الاهتمام الذي يستحقه، وفي مساعينا المتواصلة لتحقيق الاستعداد الدائم والجاهزية العملياتية الكاملة الكفيلة بمواجهة كل التهديدات والمخاطر التي قد تمس بأمننا وسلامة ترابنا الوطني".واستطرد في هذا الإطار، بالقول:« بذل الجيش الوطني الشعبي خلال العام 2023، تحت القيادة الرشيدة للسيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، جهودا معتبرة وحقق نتائج تستحق كل الإشادة والتنويه خاصة في مجال مكافحة الإرهاب المقيت والآفات المتصلة به، على غرار التهريب بمختلف أشكاله والاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية والتنقيب غير الشرعي عن الذهب، نتائج ارتقت إلى مستوى آمال وتطلعات شعبنا الأبي، الذي ينعم والله الحمد بالطمأنينة والسكينة عبر كامل ربوع وطننا الفسيح وذلك بالرغم من السياقات والتطورات الخطيرة، سواء في جوارنا القريب أو البعيد وكذا تصاعد وتيرة المؤامرات والدسائس التي تستهدف يائسة عرقلة المسيرة المظفرة لبلادنا الوفية لمبادئها المستلهمة من ثورة الفاتح نوفمبر المظفرة، والمتجهة بخطى ثابتة نحو تحقيق النجاحات تلو النجاحات، لاسيما في مجال صون كرامة مواطنينا وحماية مقدرات شعبنا ومكاسبه الاجتماعية والنهوض باقتصادنا الوطني بما يكفل الازدهار والرفاه لأمتنا الجيدة".وأشار رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي إلى أن "هذه النجاحات والانجازات ليست غريبة على أبناء الجيش الوطني الشعبي، الأوفياء لتاريخهم العريق والمتطلعين دوما إلى مستقبل مشرق يدفعهم في ذلك حبهم للوطن ورغبتهم الأكيدة في المحافظة على وديعة الشهداء آمنة مطمئنة ومزدهرة ومتطورة وقوية بسواعد أبنائها المخلصين في كل شبر من أرضها الطاهرة".وخلص إلى القول:« أخيرا، لا يفوتني بهذه السانحة الطيبة أن أقف وإياكم وقفة إجلال وترحم على أرواح الشهداء الأبرار الذين قدموا أرواحهم الزكية قربانا لانتزاع الحرية والاستقلال من براثن الاستدمار الغاشم، دون أن أنسى شهداء الواجب الوطني الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل الحفاظ على الطابع الجمهوري للدولة وإفشال مشروع الظلامية والإرهاب الهمجي راجيا من المولى العلي القدير أن يسدد خطاكم ويشد على أيديكم ويقوي عزيمتكم على ما تبذلونه من جهود من أجل أن تنعم جزائر العزة والشموخ بالرقي والازدهار في كنف الأمن والاستقرار".

ق.و

لمواجهة مختلف التهديدات والمخاطر المحدقة

شنقريحة يشدد على الرفع من جاهزية القوات المسلّحة

أكد رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أول السعيد شنقريحة، على ضرورة الرفع من جاهزية القوات المسلحة، لكي تظل دائما محافظة على قدراتها العملياتية في مواجهة مختلف التهديدات والمخاطر المحدقة.وقال الفريق أول شنقريحة خلال تفقده مؤسسة صناعة الطائرات بوهران، في اليوم الثالث والأخير من زيارته إلى الناحية العسكرية الثانية: "لقد حرصت كثيرا على زيارة هذه الوحدة الصناعية الرائدة وطنيا في مجال اختصاصها، سعيا مني للوقوف شخصيا على سير العمل بها وتشجيع ودعم جهود مستخدميها في أداء مهامهم الحساسة في مجال صناعة وصيانة الطائرات، بما يكفل الرفع من جاهزية قواتنا المسلحة، لكي تظل دائما محافظة على قدراتها العملياتية في مواجهة مختلف التهديدات والمخاطر المحدقة، والتصدي بالفعالية المطلوبة لأي طارئ مهما كان نوعه أو مصدره".وفي نفس السياق، ثمّن رئيس أركان الجيش "كافة الإنجازات المحققة والأشواط المعتبرة التي تم قطعها حتى الآن، في جميع مجالات النشاطات المبرمجة، فإني أنتظر من مسيري ومستخدمي المؤسسة بذل جهود أكبر، وتحقيق المزيد من الإنجازات ذات النوعية الرفيعة، والجودة العالية، والسهر على صيانة كافة سلاسل الإنتاج المتطورة وعالية التكنولوجيا، التي تتوفر عليها المؤسسة، وفقا للشروط المطلوبة، والمعايير المعمول بها في هذا المجال".

ق.و

سبق أن شغل منصب نائب قائد الناحية العسكرية السادسة

رئيس الجمهورية يعزي في وفاة اللواء أحسن سليمان

قدم رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أمس تعازيه لعائلة الفقيد اللواء أحسن سليمان نائب قائد الناحية العسكرية السادسة السابق.

م.م

جدّد تعازيه لأسرة الفقيد

شنقريحة يلقي النظرة الأخيرة على جثمان اللواء أحسن

ألقى الفريق أول السعيد شنقريحة، أول أمس النظرة الأخيرة على جثمان الفقيد اللواء أحسن سليمان بالقاعة الشرفية لمطار هواري بومدين.

وخلال إلقاء النظرة الأخيرة تلا الفريق أول شنقريحة فاتحة الكتاب على روح الفقيد اللواء أحسن سليمان، نائب قائد الناحية العسكرية السادسة السابق.

وحضر رفقة الفريق اول شنقريحة كل من الفريق أول قائد الحرس الجمهوري، الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني وكذا قادة القوات، قائد الدرك الوطني، قائد الناحية العسكرية الأولى، رؤساء الدوائر، بالإضافة إلى مديرون ورؤساء المصالح المركزية بوزارة الدفاع الوطني وأركان الجيش الوطني الشعبي وعائلة المرحوم.

وفي كلمته التأبينية، أشاد العميد مفتش مديرية الإعلام والاتصال لأركان الجيش الوطني الشعبي بخصال الفقيد مذكرا بمسيرته الحافلة كإطار سامي في الجيش الوطني الشعبي.

وأمام هذا المصاب الجلل، جدد الفريق أول أصالة عن نفسه وباسم كافة إطارات وأفراد الجيش الوطني الشعبي، أخلص التعازي وأصدق مشاعر المواساة إلى عائلة الفقيد، متضرعا إلى المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جنانه وأن يلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان.

ق.و

شدد على التعامل الجماعي مع التحديات في الأمن الغذائي والطاقوي

تبون يستعرض رؤية الجزائر للتعاون جنوب ـ جنوب

دعا رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أمس إلى تعزيز التنسيق والعمل المشتر ضمن المجموعة للحفاظ على وحدتها التفاوضية في المنظمات الدولية على النحو الذي يكفل الحفاظ على مصالح الجنوب.

جاء ذلك في كلمته التي ألقاها الوزير الأول نذير العرباوي، أمام المشاركين في القمة الثالثة للجنوب لمجموعة 77 والصين، الجارية أشغالها بالعاصمة الأوغندية كمبالا، أكد على "المساواة في السيادة وتفضيل الحلول التوافقية في إطار تعددية الأطراف من جهة، والتنمية والتمكين والمعاملة الخاصة والتفضيلية على الصعيد الاقتصادي من جهة أخرى"

كما أكد رئيس الجمهورية على أهمية إطلاق مبادرات هادفة للمضي قدما بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها، لاسيما ضمن إطار التعاون "جنوب – جنوب" باعتباره حجر الزاوية في تحقيق التطلعات المشتركة للدول النامية.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن هذه المساعي التي يتعين تجسيدها تأتي استجابة للمشهد الدولي المتغير والمتشابك المتسم بالانقسامات والاستقطاب والتحديات نتيجة توالي الصدمات التي ألقت بظلالها على بلدان الجنوب متسببة في تفاقم الأزمات، وتعميق الهوّة أكثر بينها وبين دول الشمال. مشددا على ضرورة التعامل الجماعي والمنسق مع التحديات المطروحة في مجال الأمن الغذائي والطاقوي، وتبعاتها من تأجيج للصراعات وتزايد حدة الفقر وتعاظم الفوارق لاسيما في البلدان الأقل نموا، مع ارتفاع معدلات التضخم العالمي وبلوغ المديونية في بعض البلدان مستويات لا تطاق.

تبون يبرز أهمية إصلاح شامل للنظام الاقتصادي والمالي العالمي

أبرز رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في كلمته خلال أشغال القمة الثالثة للجنوب لمجموعة 77 والصين، الملتئمة بالعاصمة الأوغندية كمبالا، أهمية إجراء إصلاح شامل للنظام الاقتصادي والمالي العالمي لجعله أكثر إنصافا وتمثيلا وتوازنا ولتصحيح اختلالاته الناجمة عن هيمنة الدول الغنية على آليات اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والمالي والتي أدت إلى إضعاف قدرات بلدان الجنوب التي لازالت تعاني من التهميش والتبعية وعدم القدرة على تقليص فجوة التنمية.

كما أشار الرئيس إلى أن الجزائر لطالما رافعت عن هذا الإصلاح منذ سبعينيات القرن الماضي ضمن رؤية متبصرة وطموحة تتطلع لإرساء قواعد نظام إقتصادي دولي جديد. يجسد فعليا مبدأ الإستقلال الاقتصادي للدول النامية كمكمل أساسي لاستقلالها السياسي، وكإطار متوازن ليس فقط من حيث الامتيازات بل أيضا من حيث تحمل المسؤوليات وتقاسم الأعباء.

وفي ذات الإطار، شدد الرئيس على ضرورة إصلاح منظومة الأمم المتحدة من أجل جعلها أكثر تمثيلا واستجابة لتطلعات وأولويات بلدان الجنوب. وإضفاء المزيد من الفعالية على عملها بما يعزز تعددية الأطراف ويسهم في رفع التحديات الإنمائية المطروحة.

وبالإشارة إلى ارتفاع وتقلب أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية، دعا رئيس الجمهورية إلى تبني مقاربة جديدة قوامها تكثيف المبادلات البينية والاستفادة من الآليات والأطر التي أثبتت فعاليتها في دول الجنوب. من خلال تعزيز الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتحسين التمويل والتحويل التكنولوجي والتنافسية وتحسين البيئة العالمية للإستثمار، بما يتسق مع ركائز التنمية المستدامة ويعزز مبادئ الشفافية والعدالة والمرونة.

للإشارة، إنطلقت بالعاصمة الأوغندية كامبالا القمة الثالثة لمجموعة الـ 77 + الصين بمشاركة الوزير الأول نذير العرباوي ممثلا لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

وتقام القمة تحت شعار "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب"، وتهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الـ 134 الأعضاء في هذه المجموعة في مجالات التجارة والإستثمار والتنمية المستدامة وتغير المناخ والقضاء على الفقر وتطوير الاقتصاد الرقمي. كما تسعى هذه القمة أيضا إلى بعث ديناميكية جديدة للتعاون بين دول الجنوب في عالم أكثر تنافسية.

ومنذ تأسيسها، تعمل المجموعة على تبني مبادئ للوحدة والتكامل والتضامن بين بلدان الجنوب وكذا الدفاع عن مصالح البلدان النامية وترقية الإقتصاد، وتنسيق القضايا المشتركة التي تخص الدول الأعضاء.

وسبق أن احتضنت الجزائر في أكتوبر 1967 أول اجتماع رئيسي لمجموعة الـ77 "التسمية الأولى" التي تعتبر تحالفاً دولياً حكوميا كبيرا داخل منظمة الأمم المتحدة تأسس في الخامس عشر جوان 1964، حيث تمّ إطلاق "الإعلان المشترك لدول الـ 77" في ختام الاجتماع الدولي الأول للحكومات العضوة في منظمة التجارة العالمية "الأونكتاد".

وتمّ في اجتماع الجزائر تبني "ميثاق الجزائر" وإنشاء أساس الهيكل التنظيمي للمجموعة، وتهدف مجموعة الـ77 والصين إلى توفير الوسائل المتاحة لدول الجنوب لتعزيز مصالحها الاقتصادية والجماعية. وتمتين التعاون بين البلدان النامية من أجل التنمية وتسعى إلى الرفع من قدرتها التفاوضية المشتركة بشأن جميع القضايا الاقتصادية الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة، كما حافظت المجموعة على تسميتها منذ تأسيسها، رغم ارتفاع عدد أعضائها إلى 135 دولة.

ونص ميثاق الجزائر على أن يعقد المؤتمر الوزاري كل سنة على هامش إجتماع الأمم المتحدة، يمكن أن يجتمع إذا ما دعت الضرورة لذلك.

ويناقش المؤتمر الوزاري للمجموعة السياسات المتعلقة بالتنمية وترقية القطاعات الاقتصادية، كما يناقش القضايا المطروحة على جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة من أجل بلورة موقف مشترك إزاء جميع القضايا التي ستناقش في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإضافة إلى المؤتمر الوزاري، يجتمع رؤساء الدول كل 5 سنوات، لمناقشة مشاكل البلدان النامية والخروج عن هيمنة النظام المالي العالمي أحادي القطب.

ق.و

في مكافحة الإرهاب ومواجهة الكوارث الطبيعية

عدم الإنحياز تثمن الأدوار الريادية للجزائر بقيادة تبون

ثمن البيان الختامي الذي عقب القمة الـ19 لحركة عدم الإنحياز، الأدوار الريادية للجزائر بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في مكافحة الإرهاب ومواجهة الكوارث الطبيعية.وحسب ما نقلته الإذاعة الوطنية، ففي ختام القمة التي انعقدت يومي الجمعة والسبت، أشاد البيان الختامي للقمة و«إعلان كمبالا" بدور رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بصفته منسقا للاتحاد الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

ورحبت كذلك الوثائق الختامية للقمة بمبادرة الرئيس تبون لإنشاء صندوق إفريقي خاص بالكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية، حسب ذات المصدر.كما تضمنت كذلك الوثائق الختامية التزام أعضاء الحركة بالمبادئ والقيم التي تأسست من أجل الدفاع عنها، كما تم التطرق كذلك إلى قضية الصحراء الغربية والدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها.

أعضاء حركة عدم الإنحياز أدانوا كذلك العدوان الصهيوني المستمر على الشعب الفلسطيني، ودعوا إلى تحرك عاجل لإنهاء العدوان ووقف التهجير القسري للفلسطينيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.للتذكير، إنطلقت نهاية الأسبوع بالعاصمة الأوغندية، كمبالا، أشغال القمة الـ 19 لحركة عدم الإنحياز.وجاءت أشغال القمة تحت شعار "تعزيز التعاون من أجل رخاء عالمي مشترك" بمشاركة الوزير الأول، نذير العرباوي، ممثلا لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.كما تسلمت جمهورية أوغندا، الرئاسة الدورية لحركة عدم الانحياز من جمهورية أذربيجان التي ترأست الحركة في الفترة ما بين 2019 و2024.

وتم تسليم الرئاسة الدورية بمناسبة انعقاد القمة الـ19 للحركة بكمبالا، بمشاركة رؤساء دول وحكومات هذه المنظمة.وقبيل افتتاح أشغال القمة تم أخذ صورة جماعية لرؤساء الدول والحكومات المشاركين، قبل أن يلقي ممثل رئيس جمهورية أذربيجان والرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز، إلهام حيدر أوغلو عليف كلمة تضمنت تقريرا عن أنشطة حركة عدم الانحياز في الفترة من 2019 إلى 2024.

وتم بذات المناسبة تزكية رئيس جمهورية أوغندا، يويري موسيفيني، رئيسا للقمة الـ19 لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز

وكانت الجزائر قد جددت، على لسان وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، أحمد عطاف، خلال الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة إلتزامها بالمساهمة في تحقيق إنطلاقة جديدة للدور النشط الذي تلعبه حركة عدم الانحياز في ظل الوضع الدولي الراهن والعمل من موقعها بمجلس الأمن على الحفاظ على مصالح الحركة وترقية أهدافها ومبادراتها.

للإشارة ، يشارك في القمة الـ 19 قرابة 50 رئيس دولة وحكومة، إلى جانب مسؤولي هيئات إقليمية ودولية.

من جهة أخرى، عقد أحمد عطاف إجتماعات منفصلة مع كل من وزير الخارجية والتعاون الشرق إفريقي في جمهورية تنزانيا المتحدة، جانيوري يوسف ماكامبا، وكذا وزير خارجية فنزويلا، إيفان جيل بينتو.وحسب بيان للخارجية " أجرى أحمد عطاف إجتماعات منفصلة على هامش مشاركته في أشغال القمة الـ 19 لحركة عدم الانحياز، بالعاصمة الأوغندية، كمبالا، اين إجتمع عطاف مع وزير الخارجية والتعاون الشرق إفريقي في جمهورية تنزانيا المتحدة، جانيوري يوسف ماكامبا. وكذا وزير خارجية فنزويلا، إيفان جيل بينتو".كما تمّ خلال هذين الاجتماعين استعراض العلاقات التي تجمع الجزائر بهذين البلدين الصديقين، إلى جانب القضايا الدولية والاقليمية ذات الاهتمام المشترك.

م.م

خلال في القمة الثالثة لمجموعة الـ 77 + الصين

الجزائر تقترح إنشاء مركز إمتياز للمؤسسات الناشئة

أعلن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أمس أن الجزائر تتطلع لإطلاق مبادرة على مستوى دول الجنوب تتعلق باقتراح إنشاء مركز إمتياز في مجال رصد وتثمين التجارب الناجحة للمؤسسات الناشئة المبتكرة، ومد جسور التواصل وتبادل الخبرات والمبادرات بين الدول الأعضاء في هذا الفضاء.وجاءت هذه المبادرة خلال كلمته أمام القمة الثالثة للجنوب لمجموعة 77 والصين، التي تحتضنها العاصمة الأوغندية كمبالا بعد أن استعرض الرئيس رؤية الجزائر القائمة على اعتبار العلوم والتكنولوجيا والابتكار مجالات خصبة للتعاون جنوب ـ جنوب،كونها أحد محركات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مما يستدعي تثمين مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال وضع سياسات لتطوير المواهب وتحفيز البحث والابتكار العلمي والتكنولوجي. منوها بأهمية إعطاء الأولوية للحلول التي من شأنها وضع حد للقيود والاحتكارات التكنولوجية والممارسات غير المنصفة التي تعرقل وصول دول الجنوب إلى هذه الأدوات والوسائل الحديثة والحيوية للتنمية.وذكّر الرئيس تبون في هذا السياق بجهود الجزائر الرامية إلى تعزيز الحوار والتعاون وتبادل التجارب والخبرات في مجال المؤسسات الناشئة على الصعيد الإفريقي من خلال مساعيها لتنفيذ مخرجات الندوة الإفريقية الثانية للمؤسسات الناشئة التي التأمت في دورتها الثانية بالجزائر، شهر ديسمبر الماضي والخطوات المتخذة لتأسيس إطار إفريقي لتطوير هذا النوع من المؤسسات بالتنسيق مع هيئات الاتحاد الإفريقي.

ق.إ

جدّد تضامن الجزائر الكامل واللامشروط مع فلسطين، تبون:

مايحدث في قطاع غزة ..إنتهاك للقانون الدولي

أكد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أن مايحدث في قطاع غزة هو إنتهاك للقانون الدولي.وأشار رئيس الجمهورية خلال كلمة ألقاها نيابة عنه الوزير الأول نذير العرباوي خلال أشغال قمة الجنوب الثالثة لمجموعة 77+ الصين، أن ما يحدث في غزة يشكل وصمة عار في جبين الإنسانية، وما يحدث يؤكد ارتباط الحق في التنمية مع حق الشعوب في تقرير مصيرها.كما جدّد الرئيس تبون تضامن الجزائر الكامل واللامشروط مع الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. مشيرا إلى أن ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة من إنتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني وحرمان الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه يشكل وصمة عار على جبين الإنسانية جمعاء. ويؤكد على الارتباط الوثيق بين الحق في التنمية وحق الشعوب في تقرير مصيرها وفقا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وهي المبادئ التي لطالما دافعت عنها مجموعة دول الجنوب.وأكد رئيس الجمهورية أيضا للأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي جهود الجزائر من أجل تسوية عادلة لقضية الصحراء الغربية. من خلال تنظيم استفتاء نزيه وعادل يضمن للشعب الصحراوي ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره

ق.و

دعت لإصداره في الأجال المحدّدة

نقابات التربية تتمسّك بحق المشاركة في إعداد القانون الأساسي

شدّد تكتل النقابات المستقلة لقطاع التربية الوزارة الوصية بالالتزام بتعليمات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، والذي حدّد شهر فيفري القادم للفصل في مضمون القانون الأساسي والنظام التعويضي الخاص بمستخدمي التربية.

وجاء في بيان مشترك للتكتل النقابي المذكور الذي يضم تسع نقابات مستقلة،توج اجتماعا له مؤخرا على أن" إشراك نقابات القطاع في إثراء ومراجعة النظام التعويضي الخاص بمستخدمي التربية، يبقى مطلبا قائما، منبها على عدم اتخاذ سياسة المماطلة والتسويف سبيلا، خاصة في ظل الاهتمام الوافر الذي حظي به الملف من طرف أعلى سلطة بالبلاد ممثلة في الرئيس تبون، والذي أكد في أكثر من مرة على أن مهمة التعليم ذات أبعاد سامية لبناء المجتمع وتطويره، وليست مجرد وظيفة"

وعبّر التكتل التعبير عن" ارتياحه لمخرجات مجلس الوزراء الأخير، كما ثمن قرار مراجعة النظام التعويضي موازاة مع القانون الأساسي الخاص بالمستخدمين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، لما سيضفيه من تحسينات على الوضع المهني والاجتماعي للمستخدمين في مختلف رتبهم وأسلاكهم"

كما أكد التكتل النقابي على أن "القانون الجديد، وفور صدوره ودخوله حيز التنفيذ، سيعمل، لا محالة، على تكريس مبدأ السير الحسن للمرفق العام، وفق ما يمليه نسيج النصوص القانونية المنظمة للحياة المهنية وعلاقات العمل"

كما ناشد تكتل النقابات المستقلة السلطات "بالتدخل لأجل سحب القانون رقم 23-02 المتعلق بممارسة الحق النقابي، والقانون رقم 23-08 المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة حق الاضراب، وذلك لأجل تحقيق الهدف المبتغى وهو ضمان حقوق العمال ومكتسباتهم ومطالبهم المشروعة دون المساس بها وبفلسفتها".

ولفت إلى أنه في الوقت الذي تبنى القاضي الأول في البلاد مشروع النهوض بقطاع التربية الوطنية وتنميته، فإن " الشريك الاجتماعي وعلى الرغم من أنه ركيزة هامة في عملية البناء والتطور، أصبح عرضة للتهميش والإقصاء من قبل مختلف هيئات الوصاية على الصعيدين الوطني والمحلي، وفق تعبير المصدر.

وفي نفس الإطار، أضاف التكتل بأنه" لا وزارة وصية ترعى شروط الحوار البنّاء كلغة لتكوين أساسيات الأرضية المشتركة، ولا مديريات التربية تكفلت بالانشغالات المشروعة لموظفيها، لافتا إلى أن التعامل مع الشريك الاجتماعي أضحى مجرد شعارات رنانة تتغنى بها الوصاية"

للإشارة ، يضم التكتل النقابي تسع نقابات مستقلة معتمدة، وهي النقابة الجزائرية لأساتذة التربية، النقابة الوطنية المستقلة لنظار الثانويات، النقابة الجزائرية لعمال التربية، النقابة الوطنية المستقلة لمساعدي ومشرفي التربية، النقابة الوطنية المستقلة لموظفي المصالح الاقتصادية لقطاع التربية، المجلس الوطني المستقل لمديري الثانويات، النقابة الوطنية لمديري المدارس الابتدائية، النقابة الوطنية لموظفي المخابر لقطاع التربية والنقابة الوطنية المستقلة لمستشاري التربية.

كما رفعت نقابات مستقلة مجموعة مقترحات لوزارة التربية الوطنية، لأجل تطوير الرقمنة، حيث إقترحت تدابير وإجراءات تكميلية تتعلق أساسا بأهمية تطبيقها عبر ولايات نموذجية ليسهل جرد الاختلالات ومعالجتها قبل اللجوء إلى التعميم بنسبة 100 بالمائة إلى جانب الحرص على تكوين العنصر البشري، وتكريس ما يصطلح عليه " بالأداء اللامركزي"، وذلك بغية "تجاوز أخطاء هذه السنة، والتي أثرت بصفة مباشرة على تحويلات الأساتذة وتسجيلات التلاميذ".

وأشار قويدر يحياوي الأمين الوطني المكلف بالتنظيم للنقابة الوطنية لعمال التربية، في تصريح صحفي إلى أن" عملية رقمنة قطاع التربية الوطنية قد واجهتها العديد من الصعوبات خاصة في شقها المتعلق بتسجيلات التلاميذ، وكذا الحركة التنقلية السنوية للأساتذة، إذ لم يحصل العديد منهم على رغبته في التنقل".

كما أشار المسؤول الأول عن التنظيم بالنقابة إلى أن "تسجيل البيانات الخاصة بالتلاميذ قد تمت بطريقة غير مؤمنة، إلى جانب أن عددا من المؤسسات التربوية خاصة الواقعة بمناطق معزولة وبعيدة قد وجدت صعوبة كبيرة في تطبيق الرقمنة، بسبب انعدام خدمة شبكة الأنترنيت على مستواها، وإن وجدت فهي تبقى متذبذبة، وبالتالي لا يمكنها أن تؤدي الغرض المطلوب".

وحسب ذات المتحدث، فإنه " بناء على التقارير المرفوعة من الولايات، فقد تم الوقوف على وجود نقص فادح في الأعوان التقنيين وكذا التجهيزات على مستوى مديريات التربية للولايات، علاوة على تسجيل نقص فادح أيضا في العنصر البشري المؤهل، وهو الأمر الذي جعل من الرقمنة رهينة أخطاء بالجملة على مستوى مديريات التربية".

كما إقترح يحياوي "تدابير يعتقد بأنه يجب اعتمادها لتطوير الرقمنة وتحسينها، وهو الأمر الذي لا يتأتى إلا عن طريق الانخراط كليا في مسعى تكوين العنصر البشري المؤهل، نظرا لأن الموظفين المكلفين بالعملية على مستوى المؤسسات التربوية أو بمديريات التربية للولايات يفتقرون لتكوين متخصص في الرقمنة والذي يؤهلهم لمباشرة أعمالهم من دون أخطاء أو هفوات، خاصة وأن أغلبهم إما أساتذة في تخصص إعلام آلي أو أنهم تقنيون وفي بعض الأحيان نجدهم حتى إداريين"

في ذات السياق، إقترح "السهر على توفير جميع الوسائل المادية اللازمة، على اعتبار أن أغلب مديريات التربية للولايات تفتقر لأجهزة الإعلام الآلي على سبيل المثال، حيث نجد بين جهازين إلى ثلاثة أجهزة كمبيوتر فقط متوفرة على مستوى مصلحة بأكملها، وذلك كله بغية تجنب الاصطدام بنفس الأخطاء الكثيرة التي وقعت في بداية هذا الدخول المدرسي الجاري، وأثرت على العملية في بدايتها".

ولفت يحياوي إلى أن "تطوير الرقمنة ولو تدريجيا سيساهم لامحالة في تحقيق شفافية العمليات وسهولة الاطلاع عليها، وبالتالي فسح المجال أمام الرقابة البعدية وسهولتها، علاوة على إقرار ما يسمى بسيولة المعلومة وقدرة المتعامل على التواصل السريع وغير المكلف ما يوفر الجهد والوقت في آن واحد، إلى جانب تكريس الأداء اللامركزي بانضباط شبه مركزي وتسهيل الخدمة العمومية أكثر فأكثر".

هذا أفاد ذات النقابي بأنه "كان الأجدر بمصالح وزارة التربية الوطنية المختصة عدم الاستعجال في تطبيق الرقمنة، من خلال اتخاذ ولايات نموذجية تجريبية لكل العمليات الرقمية التي تستحدثها، وذلك لأجل حصر الثغرات والهفوات والترتيبات غير المقصودة والعمل على معالجتها بصفة آنية قبل التعميم" وأعطى مثالا بقضية اللوحات الإلكترونية والتي تم تجريبها عبر مدارس نموذجية، قبل الشروع في تعميمها بصفة تدريجية لتشمل كافة مدارس الوطن، يضيف محدثنا.

مطالب برقمنة الصفقات بمديريات التربية

كما طالب النقابي المذكور القائمين على وزارة التربية الوطنية بتوسيع العملية لتشمل رقمنة أدوات وإجراءات إبرام الصفقات العمومية بصورة سليمة، من خلال احترام مراحل الانتقال فيها بدقة وضبط بذلك أسبابها ودوافعها ومتطلباتها، وذلك لأجل محاربة الفساد والحفاظ على المال العام وضمان الشفافية في إنجازها، خاصة في الوقت الذي تمت فيه رقمنة تسيير حظيرة السكنات الوظيفية، لحمايتها من أي تلاعب في توزيعها أو تحويلها إلى غير مستحقيها.

من جهته، أكد بوعلام عمورة الأمين العام الوطني للنقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين في تصريح صحفي، أن "المشاكل التي واجهت عملية تطبيق الرقمنة، سببها الرئيسي هو مركزتها، وهي الوضعية التي تسببت في تعثر بعض العمليات الإدارية و البيداغوجية في بداية الدخول المدرسي الحالي" ولفت مسؤول نقابة "الساتاف" إلى أن "هناك بعض الأعمال من المفترض أن تسوى وتعالج وتنجز على المستوى الولائي، أي على مستوى مختلف المصالح المتواجدة بمديريات التربية للولايات، ومن دون الحاجة إلى وزارة التربية الوطنية، على غرار ملفي إعادة إدماج التلاميذ المطرودين وتسجيل التلاميذ بالأقسام التحضيرية وأقسام السنة أولى ابتدائي".كما أكد على أن" مديريات التربية للولايات، ومن خلال مصالحها المختصة، كان بإمكانها إيجاد حلول عملية لعديد المشاكل، بعرض مجموعة مقترحات ومناقشتها قبل المصادقة عليها، بدون اللجوء إلى التكفل بها وطنيا، خاصة ما تعلق بالحركة التنقلية السنوية للأساتذة، والتي عرفت تعثرا في بداية الدخول المدرسي، بسبب مركزتها، وهو الأمر الذي تسبب في حرمان موظفين وأساتذة من حقهم في التنقل رغم أحقيتهم في ذلك"

م.م

في أول خرجة ميدانية

بداوي يتفقد الوحدات العملياتية لأمن ولاية الجزائر

قام علي بداوي المدير العام للأمن الوطني بزيارة عمل وتفقد للوحدات العملياتية التابعة لأمن ولاية الجزائر. وذلك للوقوف على مدى جاهزيتها.

كان للمدير العام للأمن الوطني، بالمناسبة –حسب بيان المديرية العامة– لقاء توجيهي لفائدة أفراد الشرطة بمختلف الرتب، حيث حثهم على مضاعفة اليقظة والجهود. في إطار الاحترام الصارم لقوانين الجمهورية، خدمة للوطن والمواطن.

م.م

العملية 100 بالمائة رقمية

إطلاق الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي رسميا

أشرف ياسين مهدي وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، على مراسم إطلاق الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، وكذا المنصة الرقمية الخاصة بالحصول على بطاقة المقاول الذاتي.وستعمل الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي على توفير بيئة تمكن أصحاب العمل الحرمن مزاولة نشاطهم بشكل قانوني، والاستفادة من الامتيازات الضريبية وكذا الحصول على التغطية الاجتماعية.وأبرز وليد خلال إشرافه على هذا الحدث الذي أقيم بقصر الثقافة مفدي زكرياء بالجزائر العاصمة بحضور عدد من أعضاء الحكومة، أن عملية الحصول على بطاقة المقاول الذاتي 100 بالمائة رقمية، وذلك عبر إطلاق منصة تتيح للمستخدمين تجربة جيدة جدا.وأكد الوزير أن العديد من القطاعات ساهمت في مشروع المقاول الذاتي، على غرار وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي التي دعمت هذا المشروع منذ البداية، كما لفت إلى الضمان الاجتماعي الذي يستفيد منه حامل هذه الصفة من بطاقة الشفاء واشتراكات التقاعد.و في هذا الإطار، أوضح أن المقاول الذاتي سيخضع للاشتراكات الأدنى، بما يتوافق مع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، مع إمكانية جمع الاشتراكات، سواء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء .وأشار الوزير أيضا، إلى مساهمة وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسكية، لاسيما عبر توصيل البطاقات إلى حامليها.من جهتها، ساهمت المديرية العامة للضرائب في تجسيد هذا المشروع، عبر تخصيص رقم تعريف ضريبي بصفة تلقائية، وذلك خلال عملية التسجيل على منصة الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي (www.anae.dz)، يضيف الوزير الذي أشار أيضا إلى مساهمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في هذا المشروع عبر تبسيط التحقق من هويات المترشحين خلال مراحل التسجيل عبر المنصة.ومن بين مزايا صيغة المقاول الذاتي، إمكانية توطين النشاط في مكان الإقامة أو في فضاءات العمل المشتركة، بالإضافة إلى نظام جبائي تفضيلي، يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) بنسبة 5ر0 بالمائة من رقم الأعمال، حسب ما جاء في قانون المالية 2024 شرط عدم تجاوز 5 مليون دينار من رقم الأعمال خلال ثلاثة أشهر متتالية.

ق.إ

المحكمة الدستورية تردّ على انشغالات نواب:

المراسيم الصادرة عن الوزير الأول تخضع لرقابة القضاء الإداري

ردّت المحكمة الدستورية على إخطار تقدّم به 46 نائبا بالمجلس الشعبي الوطني حول موضوع الرقابة القضائية على المراسيم التنفيذية، بالتأكيد على أن هذه الأخيرة تختلف حسب من وقّعها، حيث أنه إذا كانت موقّعة من طرف رئيس الجمهورية تخضع لرقابة المحكمة الدستورية والقضاء الإداري معا، وإذا كانت موقّعة من طرف الوزير الأول، تخضع لرقابة القضاء الإداري فقط.وحسب مصدر أورد الخبر "فسّرت المحكمة الدستورية، موضوع الإخطار الذي تقدّم به النواب والمتعلق بالأساس بمضمون المادة 195 من الدستور، حيث أكدت أن هذه الأخيرة تنص على أنه يمكن إخطار المحكمة الدستورية بالدفع بعدم الدستورية بناء على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة، عندما يدّعي أحد الأطراف في المحاكمة أمام جهة قضائية أن الحكم التشريعي أو التنظيمي الذي يتوقف عليه مآل النزاع، ينتهك حقوقه وحرياته التي يضمنها الدستور".وأوضحت أنه، وبحسب ما ورد في رسالة الإخطار التي تقدّم بها النواب، فإن عبارة "الحكم التشريعي لا تثير أي إشكال في مقصدها أو معناها خلافا لذلك، تثير عبارة الحكم التنظيمي تساؤلا بخصوص معنى التنظيم المحدّد في المادة 141 من الدستور إذا جاء فيها: يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون ويندرج تطبيق القوانين في المجال التنظيمي الذي يعود للوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة"وأضافت المحكمة، أن نص المادة 141 من الدستور يتضح منه أن "الأحكام التنظيمية هي الأحكام الصادرة عن رئيس الجمهورية والوزير الأول، وهو الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات، حسب أصحاب الإخطار، تتعلق بإحالة بعض القوانين إلى قرارات وزارية مشتركة من أجل تحديد كيفيات تطبيق بعض أحكامها، وهو ما لا يندرج ضمن السلطة التنظيمية لرئيس الجمهورية أو الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة"وأشارت المحكمة في ردها إلى أن "بعض المراسيم التنفيذية، حسب رسالة الإخطار، تحيل إلى التنظيم والقرارات كالمرسوم التنفيذي رقم 22/ 208 المؤرخ في جوان 2022 المحدّد لنظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي، وهو ما يتطابق مع أحكام المادة 141 فقرة 2 من الدستور إلا أنه يحيل في نصوصه إلى قرار المادة 05 وإلى التنظيم في المادة 17 ".وأضافت أن "الدستور خوّل البرلمان سلطة التشريع بقوانين عضوية في الميادين التي حدّدها له، على سبيل الحصر، وأخضعها لرقابة المحكمة الدستورية رقابة مطابقة وإلزامية، كما خول البرلمان سلطة التشريع بقوانين عادية وترك باقي الميادين الخارجة عن مجال القانون والتي تتطلب تنظيما مستقلا بموجب قواعد قانونية لاختصاص رئيس الجمهورية، في إطار ممارسته للسلطة التنظيمية وأخضعها هي الأخرى لرقابة دستورية خلال شهر من نشرها".

ق.و

خلال 2023

خلية الإصغاء لولاية الجزائر تتكفل بانشغالات 10400 مواطن

استقبلت خلية الإصغاء لولاية الجزائر غضون سنة 2023، أكثر من 10400 مواطن حيث تكفلت بانشغالاتهم بإشرا جميع الإطارات المحلية على مستوى المقاطعات الإدارية وجميع الهياكل الإدارية.

وحسب ما أكده المفتش العام للولاية، السيد جمال بابا لـ«واج"، فقد تم إلحاق خلية الإصغاء لولاية الجزائر بمصالح المفتشية العامة للولاية لضمان التكفل الفعال بانشغالات المواطنين، تنفيذا لتعليمات الوالي، السيد محمد عبد النور رابحي، حيث تمكنت الخلية من استقبال خلال السنة الفارطة أكثر من 10400 مواطن بمعدل 300 مواطن كل أسبوع.

وأكد انه تم تزويدها بالآليات والتقنيات والتكنولوجيات الحديثة وبمختلف الحلول المبتكرة المتاحة من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات لصالح المواطنين، مبرزا أن هذه التكنولوجيات الحديثة مكنت من تبليغ شكاوى المواطنين إلى الجهات المعنية وتتبع مسارها ومآلها لإيجاد حل لها في أقرب الآجال.

وأفاد أنه بالإضافة إلى استقبال المواطنين، وضعت خلية الإصغاء تحت تصرفهم مركز النداء والرقم الأخضر 1100 لاستقبال شكواهم مؤكدا أنه غضون سنة 2023 تم استقبال 1542 مكالمة هاتفية.

وأضاف ان خلية الاصغاء تقوم كذلك بدراسة ومتابعة عرائض المواطنين المودعة عن طريق البريد (قناة الاتصال الكلاسيكية) حيث بلغ عدد العرائض المودعة لدى مكتب التنظيم 4299 عريضة، تم معالجتها وإحالتها على المصالح المختصة.

كما تقوم الخلية –يبرز السيد بابا– بـ«دراسة ومتابعة العرائض المتعلقة بانشغالات المواطنين والمحالة على الولاية من طرف الهيئات والمصالح السيادية، حيث بلغ عددها 2613 عريضة سنة 2023، ملفتا أن الخلية تتولى كذلك معالجة عرائض الجمعيات وفعاليات المجتمع المدني حيث بلغ العدد الإجمالي للعرائض المودعة والمعالجة 82 عريضة خلال نفس السنة.

وتعكف هذه الخلية –يضيف المتحدث– على متابعة المنصات الإلكترونية التي تسمح للمواطنين بالحصول على خدمات عن بعد وتجنبهم عناء التنقل للإدارات المعنية والتكاليف المترتبة عن ذلك ومنها الشباك عن بعد الذي يتيح للمواطن إيداع مختلف الملفات ذات الصلة بصلاحيات الإدارة المركزية والمحلية في أزيد من 50 مجال تمس كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

تطوير تطبيقات رقمية لضمان وصول شكاوى المواطن للجهات المعنية

و أوضح السيد بابا، ان ولاية الجزائر تعمل حاليا مع إحدى ابرز الشركات الناشئة في مجال تطوير الحلول المعلوماتية المبتكرة والذكاء الاصطناعي من أجل وضع حيز الخدمة مجموعة من التطبيقيات المعلوماتية التي ستبسط للمواطنين طرق رفع تظلماتهم باستعمال التكنولوجيات الحديثة ولاسيما الهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية.

وأضاف أن هذه التطبيقات من شانها كذلك تمكين المسؤولين المحليين على مختلف المستويات من الإطلاع بطريقة أنية على وضعية التكفل بهذه الانشغالات.

وذكر السيد بابا أنه سبق لولاية الجزائر أن استحدثت التطبيقة الرقمية "نشكي" التي تتعلق بمعالجة عرائض وشكاوى المواطنين والمتعاملين وتمكنهم من رفع شكاواهم و عرائضهم المختلفة للمصالح المحلية وحتى المركزية وكذا التطبيقة الرقمية "تنسيق" التي استحدثتها هيئة السيد وسيط الجمهورية.

ق. م

القطاع يعمل على رقمنة هياكل المؤسسات الجامعية

2024، سنة التوجه للجامعة العصرية من الجيل الرابع

أكد وزير التعليم العالي و البحث العلمي كمال بداري أول امس بسعيدة أن 2024 هي سنة التوجه للجامعة العصرية من الجيل الرابع.

و ذكر الوزير في كلمته خلال تقديم عرض مفصل حول جامعة "الدكتور مولاي الطاهر" بسعيدة، أن "الجامعة تحضر نفسها خلال سنة 2024 للتوجه إلى الجامعة العصرية من الجيل الرابع في فترة قصيرة".

و أكد السيد بداري بأن "الجامعة اليوم أصبحت منصة للتعليم المبدع و المدمج و المفتوح من خلال النتائج التي حققتها"، مضيفا بأن قطاع التعليم العالي يعمل على رقمنة هياكل المؤسسات الجامعية بهدف تحسين جودة التعليم و الرفع من مستوى الأداء.

و لدى معاينته لمركز البيانات و المعلوماتية، أشاد الوزير بهذا المركز الذي "لا يوجد له مثيل بالمؤسسات الجامعية على المستوى الوطني"، معلنا بأنه سيتم تعميم إنشاء مثل هذه المراكز بجميع المؤسسات الجامعية في إطار التوجه الجديد لعصرنة الجامعة.

و يتوفر هذا المركز على 14 جهازا فائق القدرة و 17 خادما (سرفير) و محولين اثنين حيث تساهم هذه المعدات في تدعيم الاتصال الرقمي داخل الجامعة.

و أشرف بداري على معاينة مشروع كلية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ببلدية عين الحجر توفر 2.000 مقعد بيداغوجي سيتم الانتهاء من انجازه في سبتمبر القادم. و بالمناسبة، أعلن بأن جامعة سعيدة التي تدعمت بعديد الهياكل الجديدة، ستتحول إلى قطب جامعي بامتياز يمكنها من استقبال طلبة ولايتي البيض والنعامة.

و يتربع هذا الهيكل الجديد الذي شرع فيه نهاية 2018 على مساحة 20.420 متر مربع حيث يشتمل على جناحين بيداغوجيين و مدرجين و مكتبة و نادي للطلبة و جناح إداري. و قد تم تخصيص غلاف مالي له قدره 998 مليون دج في إطار البرنامج القطاعي من طرف مديرية التجهيزات العمومية.

كما دشن الوزير مكتبة مركزية على مستوى جامعة سعيدة مزودة بمختلف الكتب و المراجع في جميع التخصصات الجامعية, قبل معاينة مركز الأرشيف الرقمي الذي سجل عملية مسح و تخزين 5.850 ملف طالب جامعي لسنوات 2020 و 2021 و 2022 و 2023.

و يسمح هذا المركز الرقمي باستقبال جميع الوثائق الجامعية و مسحها لتسهيل عملية حفظها و استرجاعها بسرعة.

و علاوة على ذلك، تفقد السيد بداري مركز تطوير المقاولاتية و الحاضنة بالمركب الجامعي و استمع لعرض حول جهود الجامعة لإنشاء مؤسسات ناشئة تساهم في دعم الاقتصاد و التنمية محليا.

كما عاين الوزير مركز اللغات المكثف الذي تم تجهيزه بأحدث تكنولوجيات تعلم اللغات لفائدة الطلبة و الأساتذة و الموظفين الإداريين.

ق. م

الجمعية الجزائرية للطب الرياضي:

التوقيع على إتفاقية شراكة لترقية الطب الرياضي بالجزائر

أبرمت الجمعية الجزائرية للطب الرياضي إتفاقية شراكة و تعاون مع شركة "أنبودي الجزائر" التي تهتم بالجانب الصحي للرياضيين وترافقهم في التحليل الدقيق لقياسات الجسم المورفولوجية والتنبأ ببعض الأمراض المزمنة، حسبما علم أمس لدى الجمعية.

و صرح رئيس هذه الجمعية، الدكتور علام هيشام لوأج أن الهدف من هذه الاتفاقية، التي تم التوقيع عليها على هامش الصالون الدولي "للرياضة والطب والتغذية"، الذي أقيم الأسبوع الماضي بوهران، "هو ترقية وتطوير الطب الرياضي بالجزائر".

و أضاف نفس المتحدث أن جمعيته قامت بعدة فعاليات خلال الصالون الدولي، الذي اختتم الخميس الفارط بمركز المؤتمرات "محمد بن أحمد"، أبرزها التعريف ببرنامجها ونشاطاتها من خلال لجانها الوطنية ومكاتبها الولائية، وخاصة اللجنة الوطنية للتغذية الرياضية التي تترأسها الأستاذة خديجة بن علال.

و تابع بأن هذه الأخيرة أشرفت على تقديم محاضرات علمية حول التغذية للرياضيين إضافة لتقديم مجموعة من النصائح والتوجيهات للرياضيين زوار المعرض، "وذلك في إطار التوعية والتحسيس بمخاطر المنشطات وبعض المكملات الغذائية ومشروبات الطاقة المحظورة".

كما نوه الدكتور علام "بالاهتمام الكبير" الذي حظيت به جمعيته من طرف بعض المؤسسات والشركات المشاركة والزوار وبعض الأطباء، "لكونها الأقرب إلى الرياضيين والحريصة أشد الحرص على صحتهم النفسية والبدنية".

من جهته، اعتبر مسؤول التنظيم والإعلام بالجمعية الدكتور حسام بوبلوط بأن مشاركة الجمعية في هذه التظاهرة الأولى من نوعها التي تقام بالجزائر "كانت قوية وناجحة بفضل مساهمة أعضاء اللجنة الوطنية للتغذية الرياضية الذين كانوا متواجدين طيلة فعاليات المعرض والتزموا بتطبيق البرنامج المسطر لهذا الصالون الدولي للرياضة والتغذية والصحة مع مختلف الشركاء وذلك للتحسيس بأهمية الطب الرياضي في الوسط الرياضي"، على حد تعبيره.

ق. م

العالم
للإدارة
يومية إخبارية وطنية متخصصة
كل يوم صباح
في الأكشاك

لتعزيز المبادلات الاقتصادية والصادرات نحو البلد

بنك الاتحاد الجزائري يحضر لفتح وكالتين بموريتانيا

■ **وضع بنك الاتحاد الجزائري خارطة الطريق الخاصة بإنشاء وكالة أخرى في الزويرات شمال مورتانيا، حيث تم إجراء زيارات لهذه المدينة قصد اختيار المقرات.**

وحسب مصدر أورد الخبر، يستعد بنك الاتحاد الجزائري وهو أول بنك جزائري في الخارج ومقره العاصمة الموريتانية نواكشوط لفتح وكالتين جديدتين له خلال الثلاثي الأول من السنة الجارية أحدهما في العاصمة الاقتصادية للبلاد، نواذيبو.

وكشف مروان عليان المدير العام لـAlgerian Union Bank، أن "نهاية سنة 2023 شهدت الانطلاق الفعلي لبنك الاتحاد الجزائري، من خلال افتتاح أول وكالة بنواكشوط، وسنة 2024 ستكون للاستمرارية على نفس النهج من خلال افتتاح وكالات أخرى، واحدة منها بمدينة نواذيبو و المقرر افتتاحها شهر فيفري الداخل"،مضيفا أن "كل الإجراءات قد تمت مع السلطات المالية للبلاد ومن بينها البنك المركزي الموريتاني"

وقصد التقرب من المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والموريتانيين حاملي المشاريع و تعزيز التعاون الثنائي.

واعتبر ذات المسؤول، أن "المهمة الأساسية الموكلة لهذه المؤسسة البنكية العمومية تتمثل في تعزيز المبادلات الاقتصادية والصادرات نحو موريتانيا، ومنها إلى بلدان غرب إفريقيا الأخرى"، مشيرا إلى أن "موظفي البنك يركزون حاليا على التواصل مع الفاعلين الاقتصاديين المحليين والجزائريين، بغرض مرافقتهم المالية المحتملة"

وأضاف ذات المدير "لقد استقبلنا العديد من مواطنينا قصد تحسيسهم حول مختلف أنشطة البنك وطموحاته، وعلى المستوى المحلي أيضا، حيث تم الاتصال بالعديد من الفاعلين الاقتصاديين الموريتانيين، الذين اعتبر الكثير منهم وجودنا أمرا إيجابيا للغاية وأكدوا منحنا ثقتهم".

وإلى جانب عمليات الاستكشاف هذه، أشار مدير البنك "لوجود اتصالات من طرف شركات جزائرية مهتمة بالتمويل الذي يمنحه البنك، لا سيما من الجزائر، عبر البنوك الوطنية المساهمة في بنك الاتحاد الجزائري، و برأسمال اجتماعي قدره 50 مليون دولار، يساهم في بنك الاتحاد الجزائري كل من القرض الشعبي الجزائري (CPA) بحصة قدرها 40 بالمائة.

والبنك الوطني الجزائري (BNA) بنسبة 20 بالمائة. والبنك الخارجي الجزائري (BEA) بنسبة 20 بالمائة. والفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بنسبة 20 بالمائة".

ولفت عليان، إلى أن "إمكانيات وخصوصيات الاقتصاد الموريتاني، المهتم كثيرا بالمنتجات الجزائرية، ستخدم مستقبلا تكاملا أفضل بين البلدين"

وبخصوص افتتاح "تصدير" فرع "صافكس" قبل بضعة أشهر، لمعارض دائمة للمنتجات الجزائرية في داكار ونواكشوط، أكد ذات المسؤول أن ذلك يبشر "بمرحلة حاسمة ومهمة للغاية لأنها تتيح للجزائر فرصة التواصل من جديد مع السوق الإفريقية"،مؤكدا بأنه "يبقى تحت تصرف الشركات الممثلة في هذه المعارض لمرافقتها على دعم خطط أعمالها وطلباتها".

للتذكير، شهدت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وموريتانيا ديناميكية ملحوظة في السنوات الأخيرة، تجسدت في إنجاز العديد من المشاريع وتكثيف التبادلات في مختلف القطاعات. إضافة إلى التوقيع على العديد من اتفاقيات التعاون والشراكة.

ويتمثل ذلك على الأخص في إطلاق أشغال مشروع طريق تندوف–زويرات الذي تكفلت مكاتب دراسات جزائرية بإعداد دراساتها التقنية وتنفيذها، مع استهداف خلق منطقة حرة للتبادل التجاري خلال السداسي الأول من 2024، بتندوف، والتي سيكون لها أثر ايجابي كبير على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الجارين.

ق.إ

منتدى الدول المصدرة للغاز:

قمة الجزائر تكتسي أهمية بالغة

أجمع خبراء عرب في مجال الطاقة على أن القمة السابعة لمنتدى البلدان المصدرة للغاز، التي ستحتضنها الجزائر ما بين 29 فبراير و2 مارس القادمين، تكتسي أهمية بالغة، في ظل الأوضاع الجيوسياسية الراهنة، مبرزين، في تصريحات لوأج، الدور الحيوي الذي تلعبه الجزائر حاليا كممون موثوق للغاز الطبيعي وكبلد رائد في أسواق الطاقة العالمية.

وبهذا الخصوص، أكد الخبير الدولي وأستاذ هندسة الطاقة، الدكتور رمضان أبو العلا، أن "الجزائر أصبحت تلعب دورا هاما في مجال صناعة الغاز" العالمية، بفضل امداداتها "الكبيرة و الوفيرة".

وأضاف أن احتضان الجزائر للقمة السابعة "يبرز دورها كممون رائد في أسواق الطاقة العالمية"، مشيدا بـ«الدور الكبير لهذا المنتدى في الساحة الطاقوية والذي لا يقل أهمية عن دور منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، ومنظمة الدول المصدرة للنفط الموسعة (أوبك+) في تحديد الأسعار والكميات".

كما يعد هذا المنتدى حسبه "فضاء هاما للتنسيق والحوار حول دور سوق الغاز لاسيما في ظل الأزمات الحالية".

و بدوره، أكد الخبير في شؤون الطاقة و الغاز و وزير البترول المصري الأسبق, أسامة كريم، دور هذه القمة في التنسيق بين الدول المصدرة للغاز لتقييم السوق "من حيث العرض والطلب، ومعرفة الموقف الحالي في ضوء الصعوبات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية الحالية والتي اثرت على حركة الملاحة في البحر الأحمر والمتوسط، وعلى كميات الغاز المنقولة إلى أوروبا"، و ذلك من أجل "طرح البدائل".

وأضاف أن هذه "التحديات غير المسبوقة" بصدد "اعادة تشكيل خارطة الطاقة العالمية، والتي يمكن أن يكون للدول العربية شأن ودور كبير ومهم فيها".

وفي السياق ذاته، أبرز السيد كريم "دور الجزائر المحوري كممون بالغاز الطبيعي وكشريك طاقوي لعدة دول اوروبية، نظرا لموقعها الاستراتيجي و لتنافسية أسعارها مقارنة بباقي مصدري الغاز".

وأبرز من جهته نائب رئيس هيئة البترول المصرية الأسبق وخبير الغاز، مدحت يوسف، دور منتدى الدول المصدرة للغاز في الدفاع عن مصالح الدول الأعضاء بالحفاظ على الغاز الطبيعي باعتباره "الوقود الأمثل لكافة الاستخدامات"، مع كونه وقودا نظيفا بطبيعته، مع العمل على وضع استراتيجيات لـ«تسعير مناسب" للغاز الطبيعي مقارنة بأنواع الوقود الأخرى.

وأشار الى أن "الأحداث التي يشهدها العالم زادت من الطلب على الغاز الطبيعي من مصادر مختلفة، وجعلت للمنتدى دورا هاما في التفاعل مع كبار المستهلكين، مع الوضع في الاعتبار المشاكل اللوجيستية التي تعيق تسويقه".

واعتبر أن "الجزائر من كبار منتجي الغاز الطبيعي على مستوى العالم ومن أهم مصادر إمداد دول أوروبا بالغاز الطبيعي عبر الأنابيب، من خلال المخزون الضخم للغاز الطبيعي الذي تتوفر عليه، وكذا بقدراتها على إسالة هذا الغاز وتصديره عبر الموانئ"، مشيرا الى أن أوروبا تنظر للجزائر ك«شريك أساسي" لتأمين حاجاتها من الغاز.

من أجل رؤية أكثر وضوحا لتوازنات سوق الغاز العالمية

واعتبر عضو مجلس الطاقة العالمي، الدكتور ماهر عزيز، من جهته، أن استضافة الجزائر لقمة منتدى الدول المصدرة للغاز، يؤكد على "أهمية الدور الحيوي للجزائر في سوق الغاز"، لافتا إلى أن "القمة تكتسي أهمية بالغة، لاسيما من ناحية المساهمة في تنظيم سوق الغاز".وأضاف: "ينتظر من هذه القمة أن تسفر عن رؤية أوضح لأهداف التجارة العالمية للغاز، وتوازنها بين مناطق الشح ومناطق الوفرة، أو المناطق المهددة باختناق الإمدادات والمناطق ذات الإمدادات الآمنة".

وذكر الدكتور عزيز أنه ينتظر من القمة أيضا أن تضع "مؤشرات واضحة" لأسعار تداول الغاز في الفترة القادمة، بما يحقق التوازن الضروري بينها وبين أسعار تداول النفط أو المصادر الأخرى البديلة للطاقة.

من جهتها، أكدت خبيرة أسواق الطاقة، الدكتورة وفاء علي، أن الجزائر تلعب "دورا قياديا بشكل مسؤول" في صناعة الغاز العالمية، لتأمين إمدادات الطاقة بصفتها "شريكا هاما لأوروبا"، لافتة إلى أهمية هذا الدور في ظل النزاعات التي يشهدها العالم في أكثر من منطقة.

وتسعى الجزائر عبر احتضانها للقمة السابعة للمنتدى، لإيجاد "نوع من التشاركية" للتوصل لحلول لأزمة الطاقة العالمية، لاسيما وأنها تحتضن مقر معهد الأبحاث في الغاز التابع للمنتدى، الذي "يساهم في تنظيم عملية توريد الغاز والحفاظ على توازن السوق الدولية"، تضيف الدكتورة علي.

وأشارت إلى أن "موقع الجزائر الجغرافي المتميز يجعلها مصدرا هاما لتوريد الغاز إلى أوروبا، لاسيما عبر مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء الذي يربط نيجيريا بأوروبا مرورا بالجزائر"، مؤكدة أن هاجس تأمين إمدادات الطاقة، في ظل الأوضاع الأمنية المتوترة التي يشهدها العالم، و الذي أصبح مصدر قلق للعديد من الدول، "يجعل قمة الجزائر فرصة لعمل حوار عالمي بناء بين الدول الأعضاء، يتم التركيز فيه على الدور المستقبلي المهم للغاز الطبيعي".

وأكد أستاذ هندسة البترول والطاقة، الدكتور جمال القليوبي، أن منتدى البلدان المصدرة للغاز له ثقل في أسواق الطاقة العالمية، لافتا الى أن قمة الجزائر تأتي "وسط تطورات جيوسياسية عالية تعكس رؤية المؤتمر و أهدافه في مجال تعزيز دور الغاز الطبيعي".

وأبرز أن الدول الأعضاء في المنتدى "تستهدف زيادة تصدير الغاز الطبيعي والمسال، لاسيما بالنسبة للدول المؤثرة في الإنتاج و منها الجزائر وروسيا و إيران وقطر ومصر مؤخرا"، مؤكدا على أن "الجزائر لها تأثير وثقل في سوق الغاز عبر أنبوبي التصدير نحو إيطاليا وإسبانيا، ما يجعلها مؤهلة لتوفير جزء كبير مما تحتاجه الدول الأوروبية، نظرا للتوترات في منطقة باب المندب".

يذكر أن منتدى الدول المصدرة للغاز يجمع أهم الدول المصدرة للغاز في العالم، يشكلون معا 70 بالمائة من احتياطيات الغاز العالمية المؤكدة و أكثر من 40 بالمائة من الإنتاج المسوق و 47 بالمائة من الصادرات عبر الأنابيب وما يفوق نصف صادرات الغاز الطبيعي المسال على المستوى العالمي.

ق. إ

مساعي لولوج أسواق عالمية جديدة

بلارة تتوقع إنتاج أزيد من مليون طن من منتجات الحديد

تتوقع الشركة الجزائرية القطرية للصلب ببلارة بجيجل إنتاج 1.9 مليون طن من منتجات الحديد خلال السنة الجارية.

وكشف سفيان شايب ستي نائب المدير العام للشركة، بأن توقعات إنتاج الحديد بمركب الشركة الجزائرية القطرية للصلب للسنة الجارية 2024 تقدر بـ 1.9 مليون طن أي بزيادة تصل إلى 200 ألف طن من الحديد مقارنة بسنة 2023.

وأضاف ستي أنه" ببلوغ هذه القدرة الإنتاجية، يكون المركب قد حقق جميع الأهداف المسطرة في المرحلة الأولى قبل الانطلاق في المرحلة الثانية من عملية توسعة المركب وبلوغ قدرة إنتاجية تقدر بنحو 4 ملايين طن سنويا".

كما أبرز ذات المسؤول بأن "سنة 2024 ستكون واعدة حيث يريد من خلالها المركب إلى ولوج أسواق عالمية جديدة، وبشكل خاص اقتحام السوق الأمريكية بتصدير حديد الخرسانة الذي يتطلب بعض المعايير والمقاييس الخاصة به باعتبار أن كل سوق لها مميزاتها ومتطلباتها، وذلك بعد أن تم من قبل دخول هذه السوق بمنتجات الأسلاك الحديدية.

مشيرا بأن " 2023 كانت السنة الأبرز في تاريخ مركب بلارة، وذلك بعد ولوجه أسواق 30 دولة وتصدير نحو 700 ألف طن من مختلف منتجات الحديد بقيمة تقارب 400 مليون دولار وكذا الحصول على مختلف الشهادات والاعتمادات الدولية للولوج إلى مختلف أسواق العالم بكل أريحية وتنافسية".

يذكر ، بأن علي عون وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني، سبق أن ألح خلال زيارته للمركب نهاية الأسبوع الماضي على القائمين على المركب للإسراع في تجسيد

أما المرحلة الثانية فتشمل عملية توسعة المصنع ليتماشى والنظرة المستقبلية للسلطات العمومية في مجال الحديد والصلب خاصة بعد دخول منجم غارا جبيلات بولاية تندوف حيز الاستغلال.

وتتطلب المرحلة الثانية من توسعة المركب استثمارا إجماليا يقدر بـ 2.08 مليار دولار ما سيمكن من إنتاج أزيد من 2.25 مليون طن لبلوغ قدرة إنتاج كلية للمركب تتجاوز 4 مليون طن في المرحلتين مع تحقيق رقم أعمال إضافي يقدر بنحو 1.75 مليار دولار واستحداث 1500 منصب عمل، وفق ما جاء في تصريحات نائب المدير العام للشركة.

ق.إ

العام الواحد

. الخلع يهدم بيوت جزائريين

ما حذروا من أنّ الأمر" من شأنه أن يضر بالأسرة واستقرارها وبالمجتمع خلال الأعوام القليلة القادمة"، ى جانب تراكم أسباب أخرى جنسية ونفسية واجتماعية تلفة".

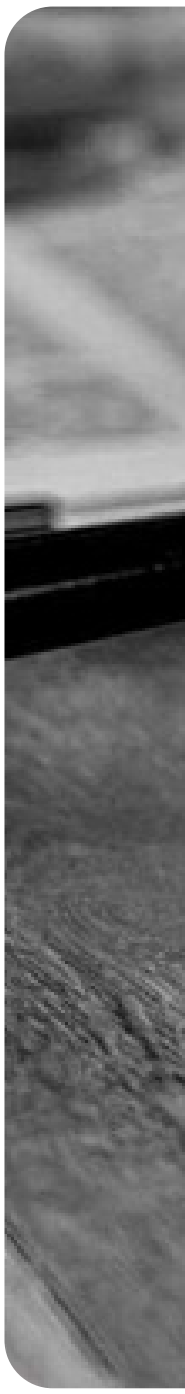

بيننا وإنما كوني كنت خائفة من ردة فعل المجتمع، لكن بعد إقرار قانون الخلع لم يعد يهمني الامر، والمهم في كل هذا راحتي وراحة الأولاد الذين أفضل أن يتربوا في جو مستقر على ان يكونوا مع الأب والأم ودوامة المشاكل" .

ولم نتوقف عند السيدات المطلقات فقط، بل ارتأينا التوجه الى الرجال الذين كانوا محل طلب الخلع من زوجاتهم، وذلك لنتعرف أكثر على أرائهم في الموضوع. أول الذين إلتقينا بهم، يدعى "كريم"، يشتغل طبيب أسنان، خلعته زوجته منذ سنتين، وعبر عن رايه لنا قائلا: " كانت مشاكل كثيرة بيني وبين زوجتي بسبب تدخل والدتها في علاقتنا، من جهة وشكها الدائم في وفائي لها، وتقول دائما أني أخونها عبر شبكات التواصل الاجتماعي "الفايس بوك" ، ضف إلى ذلك غاب الحوار والتفاهم بيننا كونها كانت ترفض الحديث معي و أنا افقد أعصابي وغالبا ما ينتهي الامر بي بالضرب والشتم والسب، وتوسلت لزوجتي بعدم اتخاذ قرار الخلع الا أنها اختارته ، وانا ضد هذا النوع من الطلاق كون المرأة دائما تكون ناقصة عقل ودين ومتسرعة في قرارتها وهذا النوع من الطلاق تسبب في خراب العديد من الأسر" . و أضاف كريم " في السنوات الماضية لم تكن حالات الطلاق مرتفعة إلا انه حاليا أضحت موضة لدى الجزائريات".

44 ألف حالة خلع وطلاق في النصف الأول من 2022

كشفت إحصائيات رسمية، أعلن عنها وزير العدل الجزائري، حصول 44 ألف حالة خلع وطلاق في النصف الأول من العام الحالي، أي بمعدل 240 حالة يومياً، و10 حالات في الساعة الواحدة، بعدما كانت في حدود 100 ألف في عامي 2020 و2021، ووصلت إلى 68 ألفاً عام 2019.

وقال الوزير الجزائري، السنة الفارطة، خلال رده على الأسئلة الشفوية في مجلس الأمة، إن الإحصائيات بخصوص ارتفاع معدلات الخلع وإمكانية إعادة النظر في القوانين التي تنظم الأمر، تشير إلى نسب متفاوتة لحالات الخلع، مقارنةً مع حالات الطلاق بالتراضي أو التطليق أو تطليق الزوج، مؤكداً أن أي تقييد لأحكام الخلع سيجعل منه تطليقاً، ودعا المختصين إلى دراسة الأسباب التي تقف وراء تفشي ظاهرة الطلاق عامةً في وقت ارتبطت حالات الخلع فيه بالزيجات الحديثة.

ما هي الأسباب التي تدفع المرأة الجزائرية إلى إنهاء الحياة الزوجية، وهي التي عادة تبحث عن الاستقرار النفسي والأسري.

زهرة فاسي محللة اجتماعية :

المجتمع مخطئ في الصورة التي يضعها بشأن من تطلب الخلع

اعتبرت زهرة فاسي مختصة في علم الاجتماع، أن "المجتمع الجزائري مخطئ في الصورة التي يضعها بشأن المرأة التي تطلب الخلع بأنها امرأة متحررة وهدفها هو فك الرابطة الزوجية لأتفه الأسباب"، موضحة في تصريحات سابقة أن "الخلع موضوع قديم جديد".

وأضافت فاسي في تصريح سابق نقلا عن موقع اعلامي"قبل الحديث عنه يجب الإشارة إلى حالات الطلاق التي بلغت 50 ألف حالة سنويا، فلماذا عندما نسمع هذا الرقم لا تثار ضجة وعندما تقرر امرأة خلع نفسها تثار ضجة؟ لأن قرار الطلاق كان يقرره الزوج في حال وجود أسباب تحل بالعشرة الزوجية وهذا في رأي المجتمع أمر عادي".

ولفتت ذات المختصة الاجتماعية إلى" الأسباب الحساسة التي تحتم على المرأة خلع نفسها وهي الطابوهات التي كانت تتكتم سابقا عن ذكرها بحكم الانغلاق الذي كان يسود المجتمع، وفي مقدمة الأسباب فراش الزوجية"، مبيّنة أنه "في الماضي كان موضوعا مسكوتا عنه لأن المفتي رجل والداعية رجل والإمام رجل وكلهم متسترون، بينما المرأة في العشرة الزوجية تعنف وتسلب حقوقها، فهناك من يجدن أزواجا مرضى بطلب محرمات وهناك مرضى نفسانيون، فعندما تسد كل أبواب النجاة والحلول لا تجد المرأة سوى النفاذ من ذلك الواقع المرير وهذا حق من حقوقها" مضيفة "أنا شخصيا لم التق بامرأة طلبت الخلع دون سبب مقنع".

كما ترى فاسي، أن"

شعور المرأة باستحالة مواصلة الحياة الزوجية وتعرضها للضغط والتعنيف، من بين الأسباب التي تدفعها لاختيار الخلع.

وشدد على أن أ"كثر المتزوجات طلبا للخُلع هن النساء العاملات وذلك لقدرتهن على حفظ كرامتهن، والعيش بعيدا عن "عطف المحيط ووصاية الآخرين".

وبخصوص الأسباب التي تدفع جزائريات إلى طلب الطلاق عن طريق الخلع فقد لفتت فاسي إلى "تسلط الزوج"، كما نبهت إلى أنها" لاحظت تزايد حالات الخلع بين المتزوجات اللواتي يعشن مع أهل الزوج في مسكن واحد"، مشيرة بأن الخيانة الزوجية هي من العوامل التي تدفع المرأة إلى طلب الخلع، بالإضافة إلى "تشدد بعض الأزواج في بعض ممارسات الحياة اليومة، إذ تشعر الزوجة بأن بيتها تحوّل إلى سجن فتطلب الخلع".

من جهتها ، شددت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان على "ضرورة مراجعة قانون الأسرة لوضع جملة من الإجراءات والشروط من أجل الحد من ظاهرة الطلاق والخلع، بالإضافة إلى تكوين مختصين في الاستشارات الزوجية والأسرية، لمعالجة المشاكل والخلافات في وقتها قبل أن تتفاقم وتصل إلى أروقة المحاكم.

أوضحت انه شعبة من شعب الطلاق، أستاذة علم اجتماع العائلة :

الاستقلال الاقتصادي من أكثر العوامل التي تدفع بالمرأة إلى الخلع

أكّدت فريدة مشري أستاذة علم اجتماع العائلة بجامعة مستغانم في تصريح سابق نقلا عن موقع اعلامي، على أن الخلع "ليس حلا مستحدثا، بل هو شعبة من شعب الطلاق أقرها التشريع الإسلامي للمرأة في المذاهب الأربعة".وأوضحت مشري في تصريح سابق بأن "الخلع أصبح ساري المفعول في الجزائر بعد أن عدلت الحكومة قانون الأسرة عام 2005"، كما اعتبرت أن "الاستقلال الاقتصادي" من أكثر العوامل التي تدفع بالمرأة إلى الخلع، كونها صارت قادرة على إعالة نفسها وإعالة أبنائها.

في ذات السياق، قالت مشري إنه "رغم سخط المجتمع على آلية الخلع، إلا أنها المرآة العاكسة للمشاكل العميقة التي تعاني منها الأسرة الجزائرية".

وترى المختصة أن تسهيل الخلع "لا يعبر عن تحرر المرأة بقدر ما يعكس غياب الوساطة بين الأزواج"، وذلك "لتمكين الأسرة من تجاوز الأسباب الخطيرة للطلاق، مثل العنف وتدخل أهل الزوجين، والصعوبات الاقتصادية، وصعوبة تربية الأبناء، وغيرها من الأزمات التي تواجه الأسرة".

المحامية بن ابراهم:

الخلع متواجد منذ القدم وهو مستمد من الشريعة

أكدت المحامية ابن براهم، في تدخل لها سابق حول ظاهرة الخلع على تليفزيون خاص، أن الخلع متواجد منذ القدم وهو مستمد من الشريعة، وأشارت إلى أن الإسلام عز المرأة، لأن منحها عقد الزواج يكون مكتوبا وليس شفهيا، والعصمة كما هو معروف في اليد الرجل هو من يقوم بكل شيء مع تقاسم المهام.

وأضافت "من حق المراة مثلها مثل الرجل في طلب الطلاق والتكتم عن سبب الطلاق، وبعد الخلع تقدم المرأة تعويضات مثلها مثل الرجل عند الطلاق".

الخلع في الإسلام

من المنظور القانوني، يمكن تعريف الخلع على أنه فكّ المرأة للرابطة الزوجية بإرادتها المنفردة، طبقاً للمادة 54 من قانون الأسرة المعدل والمتمم بالأمر 05/ 02، ووفقاً للمادة 54 وإعمالاً لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

وتنص المادة 54 من قانون الأسرة على ما يلي: "يجوز للزوجة من دون موافقة أن تخلعه في مقابل بدل مالي"، إذ تمنح هذه المادة الزوجة حقاً شخصياً في فك الرابطة الزوجية بالإرادة المنفردة عن طريق الخلع ومن دون الحاجة إلى موافقة الزوج وحتى من دون مراعاة الأسباب.

وقد منحت الشريعة الإسلامية الرجل حق الطلاق كحل يلجأ إليه إذا رأى أن الزواج لم يحقق معاني السكينة والرحمة والمودة، استناداً إلى دلائل من القرآن الكريم: "الطلاق مرتان، فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحلُ لكم أن تأخذوا مما أتيتموهن شيئاً إلى أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به"، وفي مقابل ذلك أباح الله للمرأة المسلمة الخلع، بأن تعطي زوجها ما أخذت منه أو أقل أو أكثر ليفارقها والدليل مشروعيته هو قول الله تعالى في سورة البقرة في الآية 229: "فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به".

أسباب وعوامل

بلوغ 10 آلاف حالة خلع في العام الواحد، يطرح أسئلةً عدة أبرزها: ما هي الأسباب التي تدفع المرأة إلى إنهاء الحياة الزوجية، وهي التي عادةً تبحث عن الاستقرار النفسي والأسري بالرغم من كل الظروف المحيطة بها؟

مما لا شك فيه أن دوافع الخلع تختلف من امرأة إلى أخرى، وفقاً لأسباب كثيرة منها الوازع الديني والأخلاقي والوضعية المادية.

اضطرت سامية، في العقد الثالث من عمرها من الجزائر العاصمة، إلى خلع زوجها بعد مرور 10 سنوات كاملة على زواجها منه من دون أن تنجب أطفالاً بسبب مشكلة صحية يعاني منها طليقها تتطلب عنايةً طبيةً، وعن هذه التجربة تقول: "تزوجنا بعدما جمعتنا قصة حب قصيرة، ومباشرةً بعد تخرجي والتحاقي بالعمل".

«بعد مدة قليلة من الزواج، تفاجأت بتغير طباعه. كان يجرحني بكلامه، يسب ويشتم عند الغضب ولو حاولت الدفاع عن حقوقي يضربني، ومرةً بعد مرة بدأ يتطور، وفي كل مرة كان يقدّم اعتذاراً بسيطاً، لكن كلما كنت أنزوي وحدي كنت أتذكر وأبكي بشدة لأن كرامتي أصبحت تهان وأشعر بالاشمئزاز من نفسي".

تذكر سامية، أن "هذه الظروف دفعتها لتفكر في الانفصال عن زوجها، لأنها لم تعد تتحمل الواقع الذي تعيشه بالأخص بعدما حاول إجبارها على التوقف عن العمل، وهو الأمر الذي رفضته جملةً وتفصيلاً، فقررت أن تختصر الإجراءات القضائية وتلجأ إلى الخلع".

ريما، واحدة من النساء اللواتي لم يجدن منفذاً آخر لاستعادة حريتهن سوى اللجوء إلى الخلع، بعد أن رفض زوجها تطليقها.

تقول ريما: "في البداية، رفعت دعوى تطليق بعد أن تيقنت من استحالة الحياة الزوجية غير أنها رُفضت لأنها لم تقدّم أسباباً واضحةً ومقنعةً للتطليق، فلجأت إلى تحرير عريضة قانونية تطلب فيها الخلع، فحدد لها رئيس الجلسة مبلغاً يُقدّر بـ10 ملايين سنتيم، تدفعه لزوجها مقابل حصولها على حريتها".

10 آلاف حالة في

لأسباب مقنعة وأخرى تافهة..

دقّ حقوقيون وأخصائيو علم الاجتماع في الجزائر، ناقوس الخطر بشأن ارتفاع حالات الخلع في الجزائر، كم
لافتين إلى أن "أسباب هذا الارتفاع عوامل كثيرة منها عنف الأزواج إ

ق. المجتمع

ونقلا عن موقع "العرب اللندنية" أكد أخصائيو علم الاجتماع أن" نسق الزواج في المجتمع الجزائري عامة شهد تحولات جذرية " و من أبرز هذه التغيرات التي مست بنية الزواج والأسرة بروز ظاهرة الخلع، حيث سجلت المحاكم الجزائرية 13 ألف امرأة جزائرية خلعت زوجها سنة 2018 ما يمثل نسبة 19 في المئة من العدد الإجمالي لحالات الطلاق في المجتمع الجزائري.

وأشاروا إلى أن "هذه الأرقام مؤشر على وجود تغير سلبي وخطير داخل المجتمع الجزائري"، ومن التحولات الجديدة التي تعبّر عن عمق المشكلة "فبروز ظاهرة الخلع بعد سلوكا شاذا وغير مألوف لدى المرأة الجزائرية بصفة خاصة، والمجتمع الجزائري عموما"

وحسب ذات الموقع،" كشف استطلاع إلكتروني تباين الآراء حول هذه الظاهرة في حين أخذ البعض موقفا معارضا للخلع رأى آخرون فيه حلا للظلم المسلّط على بعض النساء إلا أنه بعد الاطلاع على أكثر من 100 تعليق تبيّن أن أغلبية المشاركين بآرائهم استنكروا استغلال بعض النساء لهذا الحق المشروع من أجل تفكيك الأسرة وطلب ما أطلقوا عليه اسم الطلاق التعسفي من طرف المرأة"

وعلق أحدهم قائلا "الإصلاحات القانونية الأخيرة سمحت للمرأة وفتحت شهيتها لطلب الخلع وشراء حريتها بالمال كما أن بعض النساء يتعسفن في طلب الخلع إلا أن البعض منهن وجدن أنفسهن تحت سقف واحد مع أزواج لا يحملون من الرجولة إلا اسمها ما يضطرهن إلى طلب الخلع كحل بديل".

وقالت إحدى المشاركات في الاستطلاع " أرى فيه منفذا ومتنفسا لكثير من النساء ممن استنفذن جميع الطرق لحل مشاكلهن الزوجية ولم يبق أمامهن سوى الحديث بلغة المال والدخول إلى المحاكم لطلب الخلع. الإصلاحات القانونية الأخيرة سمحت للمرأة وفتحت شهيتها لطلب الخلع"

وأرجع البعض أسباب الخلع "للنزعة التحررية التي سادت في الآونة الأخيرة لدى النساء الجزائريات وما تبعها من استقلالية اقتصادية كعامل ساهم في تنامي هذه الظاهرة خاصة لدى المرأة العاملة التي تحصلت على الوظيفة والدفتر العائلي والولد واستغنت عن الزوج بعد ذلك".

هذا وعبّر أحدهم قائلا "أنا لست مع قانون الخلع الحالي خصوصا في عدم وجود مواد صريحة تقنن الموضوع لأن النساء أصبحن يطلبن الخلع لأسباب لا تصلح كحجج حتى لطلب الطلاق العادي". وأضاف آخر "أرى أن تنامي ظاهرة طلب الخلع أصبح خطيرا ويهدد المجتمع الجزائري غير أنني أراه جائزا في بعض حالاته المشروعة" وأفادت أخرى "أنا كامرأة لا أجد في الأمر حرجا حين تقوم بعض النساء بطلب حقوقهن واسترداد كرامتهن المهضومة. ولو كلفهن الأمر الكشف عن أمور تعتبر عند الكثيرين من الطابوهات".

وفي 2005، تم تعديل قانون الأسرة الصادر في 1984، حيث ألغي بند "الرجل رب الأسرة"، و«إلغاء حق الرجل في الطعن أو الاستئناف في أحكام الطلاق والخلع التي كانت موجودة في القانون الأول"

وتنص المادة 54 من قانون الأسرة الجزائري أنه "يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخلع نفسها بمقابل مالي، وإذا لم يتفق الزوجان على المقابل المالي للخلع يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت صدور الحكم". أما التطليق فتنص عليه المادة 53 التي ت«جيز للزوجة أن تطلبه لأسباب عشرة حددها النص، منها الهجر في المضجع فوق أربعة أشهر والحكم على الزوج عن جريمة فيها مساس بشرف الأسرة وارتكاب فاحشة والشقاق المستمر بين الزوجين".

أروقة المحاكم تعجّ بالقضايا الغريبة

ويرى البعض أن "أروقة المحاكم باتت تعج بالكثير من الحكايات الغريبة التي تجسد واقعا مريرا لجملة الأسباب التي تفكك الروابط الزوجية، فبعدما كانت المرأة الجزائرية في وقت سابق لا تلجأ إلى طلب الطلاق إلا إذا بلغت أقسى مراحل المعاناة، صارت اليوم ومع التعديلات التي مست قانون الأسرة، تخلع نفسها لأسباب مقنعة وأخرى تافهة".

وأكدوا أن الكثير من الوقائع تبرز الظلم الذي تتعرض له النساء، فيفضلن التضحية بحقوقهن المادية مقابل الحصول على الحرية، ليصطدمن في النهاية بنظرة المجتمع غير المنصفة للمرأة الخالعة لزوجها التي لا تغفر أبدا عملا من هذا القبيل، حيث يرى البعض أن أسباب الخلع تعود إلى النزعة التحررية التي سادت في الآونة الأخيرة لدى النساء الجزائريات، وما تبعها من استقلالية اقتصادية كعامل ساهم في تنامي هذه الظاهرة.

الخيانة الزوجية واللامسؤولية أحد أسباب الطلاق

«ريم" إحدى المطلقات أو بالأحرى إحدى الزوجات التي

فضلن فك رباطها الزوجي عن ط
خانها على أن تواصل معاناتها م
تقول ريم:«تزوجت محمد بعد قص
سنة وقررنا أن نجتمع تحت سقف
سنوات من الزواج تكللت علاقت
يتغير، واكتشفت انه يخونني مع
من الطلاق وبمجرد صدور قانو
الكثير وقمت بالخلع تركت له كل
المال المهم في كل هذا أنني
حريتي"،ولما سألناها عن نظرة المجت
يهمني ما يعتقد المجتمع، فأنا لا
30سنة واليوم نحن تطورنا والص
عكس الماضي، أحسن من العيش
أسباب عديدة للطلاق من بينها ما
المسؤولية من طرف الزوج ، ت
الزوجين، التهرب من الواجب و
تلاشي العقد المعنوي في أول مر
آخر المطاف إلى إلغاء العقد الرسم
ف«ليلى" التقيناها هي أم لـ5 اط
بعد علاقة أسرية دامت 15 سنة
زوجي بعد 15 سنة لا لأنني لم اع

مع الخطوات والشروط

رابط تجديد منحة البطالة في الجزائر 2023-2024

رابط تجديد منحة البطالة في الجزائر 2023؛ من أكثر الأمور التي يكثر البحث عنها الآن في الجزائر تزامناً مع إعلان الحكومة عن خبر تجديد منحة البطالة.

حيث يعتبر تجديد المنحة فرصة مثالية يجب استغلالها لجميع الباحثين عن عمل.

سنوضح لكم في السطور التالية كافة التفاصيل حول تجديد منحة البطالة في الجزائر.

ما هي منحة البطالة في الجزائر؟

منحة البطالة هي برنامج حكومي الغاية الأساسية منه مساعدة العاطلين عن العمل ودعمهم مادياً لتحمل المعيشة والظروف الصعبة التي تواجههم خلال رحلة البحث عن العمل، حيث تدفع الحكومة الجزائرية مبلغاً شهرياً يعادل 13 ألف دينار جزائري للعاطلين عن العمل المقبولين في هذه المنحة، مع الأخذ بالعلم أن الاستفادة من المنحة يستمر لمدة 6 أشهر، وعند انتهاء المدة يمكن تجديد المنحة لمرة واحدة فقط.

تهدف الحكومة الجزائرية من هذه المنحة إلى دعم شبابها وتحسين واقعهم المعيشي ورفع معنوياتهم إلى حين إيجاد فرص العمل المناسبة.

شروط التقديم على منحة البطالة 2023-2024

أعلنت الحكومة عن مجموعة من الشروط الواجب توافرها في المتقدم حتى يتم قبول طلبه في الحصول على منحة البطالة وتجديدها، إليك هذه الشروط:

يجب أن يكون المتقدم حاملاً للجنسية الجزائرية ومقيم في الجزائر.

أن لا يقل عمر المتقدم عن 19 عاماً ولا يزيد عن 40 عاماً.

يجب أن لا يكون لدى المتقدم اي مصدر دخل أو راتب.

ينبغي أن يكون المتقدم مسجلاً في موقع الوكالة الوطنية قبل التقديم على المنحة بفترة لا تقل عن 6 أشهر.

ألا يكون المتقدم مسجلاً على أي منحة عمل أو وظيفة.

أن يوضح المتقدم وضعه من الخدمة الوطنية.

خطوات تجديد منحة البطالة في الجزائر

صرحت وزارة التشغيل الوطنية الجزائرية عن إمكانية تجديد منحة البطالة في الجزائر 2023، لمن استوفى شروط المنحة حيث يمكن لجميع الراغبين في تجديد المنحة التوجه إلى رابط تجديد منحة البطالة في الجزائر 2023/2024 من هنا والتجديد بخطوات بسيطة.

بعد أن سلطنا الضوء على رابط تجديد منحة البطالة في الجزائر 2023، سنوضح لكم خطوات Steps التجديد، كما يلي:

التوجه مباشرةً إلى موقع الوكالة الوطنية للتشغيل.

النقر على أيقونة "تجديد منحة البطالة".

كتابة البيانات المطلوبة (الرقم الوطني (التعريفي) ورقم تسجيل المتقدم) في أماكنها المخصصة.

ثم الضغط على زر "تمديد".

إدارج كافة المعلومات والبيانات المطلوبة منك.

ستتم عملية التمديد بنجاح وستظهر كافة التفاصيل والتعليمات يُفضل طباعتها.

هل يمكن تجديد منحة البطالة عبر الإنترنت؟

نعم يمكن تجديد منحة البطالة إلكترونياً عبر الإنترنت من خلال التوجه إلى موقع الوكالة الوطنية للتشغيل والتجديد بخطوات بسيطة وسهلة.

كم شهر لتجديد منحة البطالة؟

يمكن تجديد منحة البطالة لمرة واحدة فقط بعد انتهاء ال6 أشهر (مدة المنحة)

البالغ سنهم ستون سنة فما فوق منحة لفائدة الفئات الاجتماعية بدون دخل

قرّرت الحكومة استحداث منحة لفائدة الفئات الاجتماعية بدون دخل، تشمل أرباب العائلات والعائلات والأشخاص البالغ سنهم أكثر من ستين سنة وكذا ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يستوفون الشروط المحددة عن طريق التنظيم، علما أن الاعتمادات المالية الخاصة بالمنحة ستكون تحت تصرف الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني وبالتحديد تحت تسيير وتنفيذ وكالة التنمية الإجتماعية.

وحسب مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2024 عبر المادة 118. التي أكدت أن إدراج هذه المادة يندرج في إطار تطبيق تعليمات السلطات العمومية المتعلقة بضرورة توحيد النصوص التنظيمية. بهدف استهداف الفئات المعوزة وتحسين الظروف المعيشية للمستفيدين المعنيين. وحماية قدرتهم الشرائية.

وتؤطر هذه المنحة حاليا بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 94-366 المؤرخ في 24 أكتوبر 1994 والمتضمن تطبيق أحكام المادة 22 من المرسوم التشريعي رقم 94-08 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1414 الموافق 26 مايو سنة 1994 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994،وكذا المرسوم التنفيذي رقم 03-45 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1423 الموافق 19 جانفي سنة 2003 الذي يحدد كيفيات تطبيق أحكام المادة 7 من القانون رقم 02-09 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 ماي سنة 2002 والمتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم.

هذه هي شروط نشاط الإعلام عبر الإنترنت في الجزائر

صدر في عدد من الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي المحدد لممارسة نشاط الإعلام عبر الأنترنت ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الالكتروني .

وقد حدد هذا المرسوم شروط نشاط الإعلام عبر الإنترنت لكل شخص طبيعي يتمتع بالجنسية الجزائرية أو شخص معنوي يخضع للقانون الجزائري ويملك رأسماله أشخاص طبيعيون أو معنويون يتمتعون بالجنسية الجزائرية كما يلزم على المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الإنترنت شهادة جامعية أو شهادة معترف بمعادلتها والتمتع بخبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في ميدان الإعلام، إلى جانب الجنسية الجزائرية والتمتع بالحقوق المدنية، كما يجب أن لا يكون قد حكم عليه بعقوبة عن جرائم القذف أو السب أو الشتم أو الإهانة أو التمييز أو الكراهية والتحريض عليها.

وحسب نفس المرسوم يخضع نشاط الإعلام عبر الإنترنت للنشر عبر موقع إلكتروني، تكون استضافته "موطنة حصريا ماديا ومنطقيا في الجزائر بامتداد اسم النطاق dz".

كما يجب على المؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الإنترنت أن تصرح وتبرز مصدر الأموال المكونة لرأسمالها والأموال الضرورية لتسييرها، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، كما يجب على كل جهاز للإعلام عبر الإنترنت مستفيد من دعم مادي مهما كانت طبيعته أن يكون له ارتباط عضوي بالهيئة المانحة للدعم، ويجب بيان هذه العلاقة مع " منع" الدعم المادي المباشر وغير المباشر الصادر عن أية جهة أجنبية.

و يتعين على جهاز إعلام عبر الإنترنت أن ينشر بشكل دائم عبر موقعه الإلكتروني البيانات التي يجب أن تتضمن اسم ولقب وعنوان المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الإنترنت، عنوان مقر الشركة واسم الشركة للمؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الإنترنت، وكذا رقم التسجيل، رقم الهاتف والبريد الإلكتروني الخاص بجهاز الإعلام عبر الإنترنت، إلى جانب مقدم خدمة الاستضافة.

ويتعين حسب المرسوم ذاته على جهاز الإعلام عبر الانترنت أن يستخدم بصفة دائمة صحفيا واحدا على الأقل كما يتعين على مدير المؤسسة اتخاذ التدابير والوسائل اللازمة لمكافحة المحتوى غير القانوني لاسيما كل محتوى يتضمن التحريض على الكراهية أو العنف أو التمييز على أساس الانتماء الجهوي أو العرقي أو الديني كما يجب على المدير إخطار الجهات المعنية بكل محتوى غير قانوني.

كما يجب على المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الإنترنت ومستضيف الموقع الإلكتروني التقيد والالتزام بالتوصيات في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات المعمول بها.

ويتعين على مدير مؤسسة الإعلام عبر الانترنت أن ينشر مجانا وفي ظروف تقنية فعالة كل تصحيح أو رد ويتم نشر الرد أو التصحيح في الصحافة الإلكترونية في نفس ركن النشر وبذات الطريقة والأسلوب واللغة والحجم الذي نشرت به المادة موضوع الرد أو التصحيح كما يتم أيضا نشر الرد أو التصحيح في خدمات السمعي البصري عبر الانترنت حسب نفس الشروط التقنية وبنفس شروط أوقات البث التي بث فيها البرنامج المتضمن "الاتهام المنسوب" ولا يمكن أن تتجاوز المدة القصوى للرسالة المتضمنة الرد دقيقتين.

دواوين الترقية والتسيير العقاري

معايير القيمة التجارية للسكنات

تم تحديد معايير القيمة التجارية للسكنات المسيرة من قبل دواوين الترقية والتسيير العقاري في إطار التنازل عن الأملاك العقارية التابعة للدولة والأملاك المسيرة من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري و ذلك بموجب قرار وزاري مشترك صدر في العدد 59 من الجريدة الرسمية.

و يأتي هذا القرار تطبيقا لأحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 18-153 المؤرخ في 4 جوان سنة 2018 الذي يهدف إلى تحديد معايير تحديد القيمة التجارية في إطار التنازل عن الأملاك العقارية التابعة للدولة والأملاك المسيرة من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري.

وحسب المادة 2 من القرار، يحصل على سعر التنازل عن محل ذي استعمال سكني جزء من عقار جماعي بتطبيق سعر أساسي مصحح، احتمالا بمعامل القدم، على مساحته المفيدة.

كما ينتج السعر الأساسي بتطبيق معامل المنطقة ومعامل المنطقة الفرعية ومعامل الصنف على السعر المرجعي للمتر المربع، المحدد حسب الفترات الآتية : 12000 دج للمتر المربع بالنسبة للسكنات الموضوعة حيز الاستغلال قبل أول جانفي سنة 2004، بسعر 20000 دج للمتر المربع بالنسبة للسكنات الموضوعة حيز الاستغلال بين سنة 2004 و2009، وب25000 دج للمتر المربع بالنسبة للسكنات الموضوعة حيز الاستغلال بين سنة 2010 و2014، وب30000 دج للمتر المربع بالنسبة للسكنات الموضوعة حيز الاستغلال من سنة 2015 إلى يومنا هذا.

و تم تصنيف البلديات ضمن 6 مناطق مقسمة على 5 مناطق فرعية تحتوي على الحي الفخم الذي يتكون من المنطقة الفرعية المخصصة للسكن ذي المستوى فوق المتوسط فقط وتقع المنطقة الفرعية هذه بعيدا عن الطرق الرئيسية والكثيفة المرور وتكون خالية من الأذى مثل الضجيج أو الدخان أو الغبار أو الروائح الكريهة.

أما الفرع الثاني المصنف "وسط المدينة" يشمل المحيط الذي تقع فيه المنشآت الأساسية والمؤسسات الضرورية لحياة الجماعة، لاسيما المراكز التجارية والمدارس والصيدليات ومراكز الصحة أو المستشفيات والمجلس الشعبي البلدي والبريد والمواصلات والبنوك ومحطات النقل البري.

والفرع الثالث يتعلق "بالأحياء المحيطة بالمدينة" أي المنطقة المحاذية مباشرة لوسط المدينة والتي لا يتعدى مداها المحيط الحضري، و يشمل الفرع الرابع الضاحية (الجزء الواقع على حدود المحيط الحضري للبلدية القريب من مركز الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية في البلدية).

و فيما يخص الفرع الخامس فهو يتعلق بالسكنات الموجودة في المنطقة البعيدة جدا عن المنطقة الفرعية الخارجة عن المحيط الحضري للبلدية و البعيدة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية في البلدية.

SIA ^
??????:
??????
????
?????:
??????
????
?????:
????
????????:
??????
??????
?????
^ ?????
????????
??????
??????
??????
^ ?????
??????
^ ?????
??
?????
0050014040022704314
1????
??????????
5
???
023 95 70 70
facebook :monde adm
http//www.mondeadm.com
^ ?
??????:
ز.كمال

وهران:

الطبعة 14 من الصالون الدولي للسياحة من 20 إلى 23 فبراير القادم

ستقام الطبعة الرابعة عشر للصالون الدولي للسياحة و الأسفار و النقل (سياحة 2024) من 20 إلى 23 فبراير الجاري بمركز الاتفاقيات "محمد بن أحمد" بوهران و ذلك تحت رعاية وزارة السياحة و الصناعة التقليدية ، حسبما أستفيد لدى المنظمين.

و يرتقب مشاركة في هذه التظاهرة المنظمة من طرف وكالة الاتصال و التظاهرات "أسترا" التي تنشط بوهران أزيد من 180 عارضا في مختلف قطاعات السياحة من الجزائر و بلدان أجنبية على غرار تونس و مصر و قطر و المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة و تركيا و أذربيجان و جمهورية التشيك و روسيا، وفق ما صرح به لـ /وأج مدير الصالون، نور الدين داودي.و سيحضر هذا الصالون ناشطون في شتى تخصصات قطاع السياحة من وكالات للسياحة و الأسفار و مواقع الحجز و فنادق و مركبات فندقية و شركات الملاحة الجوية و البحرية و مراكز الترفيه و مدارس التكوين و مؤسسات مصرفية و شركات التأمين ، كما ذكر ذات المسؤول.و في إطار هذا الصالون سيقام معرض "سياحة معدات" يشكل حدثا دوليا خاصا بتجهيزات الفنادق و الإطعام بحضور أكثر من 80 عارضا وطنيا و دوليا و كذا ممونين للمؤسسات الفندقية و المطاعم ، استنادا للمنظمين.و سيتم في هذه الطبعة تخصيص فضاء للسياحة الطبية أو العلاجية بمشاركة وكالات و مؤسسات متخصصة في هذا المجال الذي أصبح نوع من أنواع السياحة التي يكثر عليها الطلب.كما تم أيضا برمجة لقاءات بين أصحاب الفنادق و مراكز الحجز و وكالات السياحة و الأسفار لإبرام اتفاقيات من أجل التعاون فيما بينهم بغية ترقية الوجهة السياحية الجزائرية فضلا عن تنظيم محاضرات خلال هذا الصالون الدولي تتناول مواضيع الساعة منها "السياحة و الرقمنة (ديجيتال)" و "الضيافة" و "الصحة و الرعاية".

ق.م

الصالون الدولي للبناء و الأشغال العمومية و المنشآت البترولية

أكثر من 70 عارضا منتظر في حاسي مسعود شرق ورقلة

ينتظر مشاركة أكثر من 70 عارضا في الطبعة الرابعة للصالون الدولي للبناء والأشغال العمومية و المنشآت البترولية بالجنوب المزمع تنظيمه خلال الفترة الممتدة من 3 إلى 6 فبراير 2024 بحاسي مسعود (80 كلم شرق ورقلة)، حسبما علم لدى المنظمين.

وستشارك في هذا التظاهرة الاقتصادية التي تحمل شعار"التحول الطاقوي و الإقتصاد الأخضر" مؤسسات جزائرية وأجنبية مختصة في مجال البناء و الأشغال العمومية و في خدمات البترول و الغاز و التكنولوجيات المرتبطة بالنشاط البترولي، مثلما أوضح لـ(وأج) مسؤول مؤسسة تنظيم المعارض"سوف فوار"، عبد الرؤوف صدوقي.

كما يرتقب مشاركة متعاملين اقتصاديين وممثلي شركات عالمية بالجزائر، بالإضافة إلى هيئات إدارية و مؤسسات عمومية على غرار شركات التأمين وإعادة التأمين والمؤسسات البنكية التي ستقدم للزوار سيما الراغبين منهم في إنشاء مقاولات ومؤسسات صناعية عروضا مدعمة بشروحات حول التحفيزات البنكية للإستفادة من القروض و آليات الدعم والتسهيلات المتاحة، وفق ذات المصدر.

وسيكون هذا الحدث الصناعي و الاقتصادي فرصة لمختلف المهنيين لتبادل الخبرات التقنية في مجال البناء و الأشغال العمومية والمنشآت البترولية، والتواصل مع المؤسسات الأجنبية ومع المتدخلين في ميدان التجهيزات الصناعية والصيانة والتركيب الصناعي وغيرها.

و سيخصص هذا الصالون فضاء للأعمال الذي سيسمح بعقد شراكات بين المتعاملين الإقتصاديين الوطنيين و الأجانب إلى جانب برمجة مداخلات تتناول محاور ذات صلة بمجالات البناء و الأشغال العمومية و المنشآت البترولية، مثلما أشير إليه.

وتهدف هذه التظاهرة إلى تشجيع وجلب الاستثمار في قطاع البناء و الأشغال العمومية و المنشآت البترولية وكذا دعم عجلة التنمية سيما بمناطق الجنوب وترقية فرص التصدير، وكذا ترقية مناخ الأعمال، حسب المنظمين.

للتذكير فإن هذا الصالون الدولي سينظم بمبادرة من شركة "سوف فوار"للصالونات و المعارض بمساهمة الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و ولاية ورقلة.

ق.م

اللقاءات الشبانية المتخصصة بتيارت:

إقتراح قانون يؤطر مجال الذكاء الإصطناعي تماشيا و القيم الوطنية

دعا مشاركون في أولى "اللقاءات الشبانية المتخصصة" التي ينظمها المجلس الأعلى للشباب يوم السبت بتيارت لفائدة الناشطين في قطاعي الإعلام و الرقمنة إلى إعتماد قانون يؤطر مجال الذكاء الإصطناعي تماشيا و القيم الوطنية.

و شدد عدة متدخلين على ضرورة المبادرة بتهيئة البيئة التشريعية حتى يكون استعمال الذكاء الاصطناعي بالجزائر محافظا على المقومات الاجتماعية بعيدا عن التأثيرات الخارجية.و اقترح ناصر درقاوي، مستشار إعلامي بالمؤسسات الثقافية لولاية تيارت، إصدار دليل أخلاقي يؤطر التعاطي مع إنتاج الذكاء الاصطناعي بما يخدم الهوية الوطنية بجميع أبعادها و يحمي الشباب الناشطين في المجال.و في رده على هذه المقترحات، قال عبد الحميد بن بادة، نائب رئيس المجلس الأعلى للشباب، الذي أشرف على أشغال هذا اللقاء "مجلسنا يعمل على اعتماد نمط الاستشراف بوضع استراتيجيات إستباقية للتغيرات و التطورات التي يعرفها العالم حتى نكون جاهزين للتصدي لها".و أضاف قائلا : "انخرطنا في مسعى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لدعم الرقمنة و تعميمها من خلال عمل المحافظة السامية للرقمنة و أقمنا مخيما وطنيا لصناع المحتوى خلال شهر سبتمبر الماضي لذات الغرض"، مؤكدا بأن هيئته مستعدة لبلورة إطار قانوني لتنظيم استعمال الذكاء الاصطناعي و الإعلام و الاتصال يكون مستمدا من واقع و تجربة الناشطين في الميدان.و أعلن عن برمجة خمس لقاءات مماثلة بكل من باتنة و تيبازة و الجلفة و بشار و تمنراست للاستماع إلى آراء و اقتراحات الطلبة و الصحافيين و حاملي الأفكار الإبتكارية لبلورتها في شكل مقترحات يتم رفعها إلى رئيس الجمهورية.و تهدف هذه الاستيراتجية على المديين المتوسط و البعيد إلى ضبط المجال الإعلامي بجميع تخصصاته بما يخدم مصلحة الوطن و يشكل حصنا لحماية البلاد من تهديدات الغزو الفكري، وفق السيد بن بادة.و من جهته، أشار أحمد قابل، رئيس لجنة الإعلام و الاتصال بذات المجلس، أن الهدف من هذه المبادرة هو التمكين الإعلامي للشباب العامل في المجال و ذلك من خلال التواصل المباشر بينهم و بين الإعلاميين و الأساتذة الجامعيين و الهيئات التي يمكنها أن تساعدهم في انجاز مشاريع و برامج.و تميزت أشغال هذا اللقاء الذي حضر مراسم افتتاحه عدد من مدراء الهيئة التنفيذية بنقاش لطرح انشغالات و اقتراحات المعنيين و تنظيم ورشتين تتطرق الأولى للتمكين الإعلامي و الثانية للتمكين الرقمي.

ق.م

العاصمة

150 فنانا جزائريا يحيون حفلا فنيا تضامنيا مع فلسطين

أحيت كوكبة من الأصوات الفنية الجزائرية وبمشاركة الأوركسترا السيمفونية لأوبرا الجزائر "بوعلام بسايح"، سهرة أول أمس بالعاصمة، حفلا فنيا تحت عنوان "سلام لفلسطين" قدمت خلاله العديد من الأغاني الوطنية، الجزائرية والفلسطينية والعربية، تضامنا مع سكان غزة الذين يتعرضون لإبادة جماعية من طرف الإحتلال الصهيوني.

و عرف هذا العرض الفني، الذي احتضنته أوبرا الجزائر، والذي ستخصص عوائده للشعب الفلسطيني بقطاع غزة، حضور رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد إبراهيم بوغالي، ومدير ديوان رئاسة الجمهورية السيد بوعلام بوعلام و وزيرة الثقافة والفنون صورية مولوجي، وعدد من أعضاء الحكومة الى جانب سفير دولة فلسطين بالجزائر فايز أبو عيطة، و رئيس الجمعية الوطنية للجمهورية الاسلامية الموريتانية محمد بمب ولد مكت والوفد المرافق له كذا عدد من ممثلي السلك الدبلوماسي الأجنبي المعتمد بالجزائر.

و تميز هذا الحفل، الذي باردت به أوبرا الجزائر، بحضور جمهور غفير بينهم أفراد الجالية الفلسطينية بالجزائر ، حيث كانت البداية مع كورال مدرسة من عين البنيان الذي أدى أنشودة "بيتنا القدس"، كلمات وموسيقى مصطفى علوان، تبعته مقطوعة "قوة القدر" للموسيقار الإيطالي جوزيبي فيردي، ومعزوفة أخرى من أداء السوبرانو دينا سيرين خياري بمرافقة من الأوركسترا السيمفونية وبقيادة مايسترو من سوريا.

كما قدمت الفرقة الأندلسية لأوبرا الجزائر، بقيادة نجيب كاتب، معزوفتين بعنوان "فلسطين يا بلادي" و«أنشودة سيف القدس"، وإلى جانب ذلك تألق الفنان كسيلة أجراد في أداء الأغنية الشهيرة في طابع الشعبي "أرض فلسطين" للفنان الراحل محمد الباجي.

و تخلل هذا الحفل التضامني، الذي استغرق أكثر من ساعة ونصف من الزمن، إلقاء الفنان حسان كشاش لعدد من قصائد الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش الثورية حول معاناة الشعب الفلسطيني وتوقه للحرية والإنعتاق من همجية الكيان الصهيوني.

بدورها، أتحفت الفنانة أسماء علا الجمهور بأداء باهر لأغنية "أصبح عندي بندقية"، كلمات وألحان محمد عبد الوهاب، فضلا على رقصات كوريغرافية من تراث الدبكة الفلسطينية التي صنعت أجواء حماسية في القاعة بالزغاريد.

و أبدى الجمهور الذي غصت به دار الأوبرا تفاعلا كبيرا أيضا مع أداء الفنانة منال غربي التي ارتقت بالحضور في سماء الأغنية الوطنية من خلال رائعة "وين الملايين" لجوليا بطرس وسوسن الحمامي وأمل عرفة و«أجراس العودة فلتقرع" لفيروز، فيما أبدعت الفنانة ندى الريحان في أغنية "زهرة المدائن" لفيروز أيضا، وهي من كلمات وألحان الإخوة الرحباني.

ق.ث

مسابقة المسرح الأمازيغي بتيزي وزو:

تتويج "الليلة البيضاء" بجائزة أحسن إنتاج

توجت مسرحية "الليلة البيضاء" أول أمس بالجائزة الأولى للطبعة الخامسة لمسابقة أحسن إنتاج مسرحي باللغة الأمازيغية لسنة 2023، التي نظمها المسرح الجهوي كاتب ياسين بتيزي وزو.

وجرى تسليم هذه الجائزة لفرقة "تيكراد" (الوشم) الفائزة من ضمن ثمانية فرق مسرحية مشاركة في هذه المسابقة، بالمسرح الجهوي لتيزي وزو في إطار الاحتفالات بيناير 2974 (12 يناير).

وفي تصريح لـ/وأج، اعتبر مخلوف لوشيني، مخرج هذه المسرحية التي سبق لها الفوز بجائزتين في المهرجان الوطني للمسرح النسوي بعنابة، و التي كتب نصها محمد أمين قاضي، هذا العرض بمثابة " نشيد للأمل والحياة".

ويدور موضوع المسرحية حول شخصية تعيش على هامش المجتمع بأحد المفرغات العمومية للمدينة، قامت بإنقاذ شاب كان بصدد الانتحار بسبب قصة حب فاشلة، بفضل قوة الكلمات وروح الفكاهة.

وتميزت هذه الطبعة الخامسة من نوعها بمشاركة ثماني مسرحيات تمثل كل من ولايات تيزي وزو وبجاية والبويرة وورقلة. حيث كانت بداية العروض المسرحية المتنافسة يوم 12 يناير الجاري.

يذكر أن أول طبعة من هذه المنافسة نظمت في سنة 2018، و ذلك بهدف ترقية وتشجيع الإنتاج المسرحي باللغة الأمازيغية بجميع أشكالها، و هي مفتوحة لكل الجمعيات والتعاونيات المسرحية على المستوى الوطني.

وينص القانون الداخلي لهذه المسابقة على أن تكون المشاركة بمسرحية واحدة للكبار باللغة الأمازيغية تتجاوز مدتها 50 دقيقة، و تم إنتاجها خلال العام الجاري.

وعادت الجائزة الأولى للطبعة الرابعة من هذه المسابقة، التي شاركت فيها ستة فرق مسرحية، للتعاونية الثقافية "اللمسة" لباتنة.

وتستفيد المسرحية الفائزة بالجائزة الأولى من عدد معين من العروض وغلاف مالي قدره 150 ألف دج.

ق.م

طلبوا والي بومرداس بالتدخل وفك العزلة عنهم

الحرمان والتهميش يحاصران حي الكحلة بالأربعطاش

رفع سكان حي الكحلة بالأربعطاش غرب جنوب ولاية بومرداس، نداء استغاثة لوالي بومرداس للتدخل وتنظيم زيارة تفقدية للمنطقة للوقوف على أهم النقائص التي تعاني منها في ظل تهميشها من قبل السلطات المحلية التي تبرر إقصائها من تلف البرامج التنموية بضعف الميزانية.

م.م

أكد قاطنو الحي الذي يعد من أكبر الأحياء وأقدمها في بلدية الأربعطاش سواء من ناحية الكثافة السكنية أو المساحة أنهم محرومون من كل المرافق الضرورية التي يحتاجون إليها في حياتهم اليومية، مما يجبرهم على قطع مسافات طويلة لقضاء حاجياتهم بوسط البلدية التي تبعد عنهم بحوالي 5 كلم، متسائلين عن سبب تهميشهم رغم استفادة أحياء أخرى تابعة لنفس البلدية من عديد المشاريع التنموية التي من شأنها تحسين الإطار المعيشي لقاطنيها.

—الطرقات في وضعية كارثية

يعد مشكل تدهور الطرقات الثانوية بحي الكحلة باستثناء جزء من الطريق الرئيسي الرابط بين الحي ومركز البلدية الدي تم تعبيده العام الماضي من أهم النقاط السوداء التي أثارت قلق السكان، الذين يجدون صعوبة كبيرة في استعمالها لاسيما في فصل الأمطار، حيث تتحول إلى برك من الأوحال المائية الممزوجة بالأتربة المتراكمة على حواف الطرقات نتيجة أشغال الحفر التي قام بها المقاول لإنجاز قنوات الصرف الصحي إلى جانب أشغال أخرى قام بها السكان القاطنين بمحاذاة الطريق.

وحسب سكان الحي، فإن الوضعية تتعقد أكثر في فصل الشتاء، حيث تسببت في عزلهم مرات عديدة، خاصة بالنسبة لتلاميذ الطورين الثانوي والمتوسط الذين أشاروا في معرض حديثهم للجريدة إلى عدم التحاقهم بالمؤسسات التربوية مرات عديدة خلال كل موسم دراسي الحالي بسبب الأمطار الغزيرة التي تتحول على إثرها الطريق إلى مستنقعات.

وقد راسل السكان –حسب قولهم–السلطات المحلية في عدة مناسبات من أجل التدخل وتهيئة المسالك إلا أنها تتحجج في كل مرة بعدم ربط الحي بشبكة الصرف الصحي.

وما زاد من تفاقم الوضع بالطريق خاصة الرئيسي–يقول السكان– غياب الإنارة العمومية بها، متسائلين عن سبب عدم تزويدها بهذه الخدمة الهامة التي تسمح لمستعملي الطريق من رؤيته بوضوح خاصة في الصباح الباكر، فضلا عن مساهمتها في توفير الأمن بالمنطقة التي أصبحت غير آمنة في الفترة الأخيرة، حيث يقصدها لصوص الماشية للاستيلاء على رؤوس الغنم كونها ذات طابع فلاحي، مشيرين إلى أن غياب الإنارة ساعدهم على ذلك.

— الغاز حلم طال انتظاره

ما يزال سكان الكحلة في آعالي بلدية الأربعطاش يعتمدون في يومياتهم على غاز البوتان الذي أثقل كاهلهم، خاصة أن الحي يقع بعيدا عن مقر البلدية، مما زاد من صعوبة جلب الغاز من نقاط بيعه البعيدة عنهم، وهو ما يفرض على العائلات الفقيرة استعمال الحطب في التدفئة خلال الأيام الشديدة البرودة مثلما جاء على لسان بعض السكان.

هذا وتحدث هؤلاء عن متاعبهم اليومية في جلب غاز البوتان من نقاط بيعه في البلدية أو البلديات المجاورة وبأسعار مرتفعة تصل في بعض الأحيان إلى 350 دج للقارورة الواحدة نظرا لكثرة الطلب عليه في الأيام الممطرة.

ويطالب السكان والي الولاية بتجسيد وعوده المتعلقة بالربط بغاز المدينة وتعميمه على كافة البلديات خاصة الجبلية ذات الطابع الفلاحي الريفي.

— شباب يطالب بالمرافق الرياضية

اشتكى شباب الحي وأحياء أخرى بالبلدية أن هذه الأخيرة لا تتوفر على المرافق الخاصة بهم والتي تمتص أوقات فراغهم، حيث لا وجود لمكتبة بلدية ولا فضاءات للترفيه ما يضطر بهم للتنقل إلى البلديات المجاورة مما يكلفهم الوقت والأموال، خاصة بالنسبة للعاطلين عن العمل مما يجبرهم لمتضمية وقت فراغهم بالمقاهي وهو ما زاد من معاناة شباب حي الكحلة كونه يضم أكبر نسبة من هذه الفئة على مستوى البلدية التي وصفوها بـ "الفقيرة".

—نقص في وسائل النقل

يضطر سكان الكحلة قطع مسافة مشيا على الأقدام تقارب 5 كلم من أجل الالتحاق بمقر البلدية ومن ثم التنقل نحو وجهات أخرى، في ظل النقص المسجل في وسائل النقل.

و أشار محدثونا أن الناقلين غير القانونين العاملين على خط الكحلة – الأربعطاش، يعملون حسب ميزاجهم، ما يفرض عليهم قطع المسافة مشيا على الأقدام، والضحية الأكبر هم تلاميذ الطورين المتوسط والثانوية والذين يقطعون يوميا كل تلك المسافة من أجل الالتحاق في الوقت المحدد لانطلاق الدروس.

— مشروع ربط الحي بالغاز تم تجميده

أكد رئيس بلدية الأربعطاش، في لقاء جمعه مؤخرا بممثلي سكان حي الكحلة أن مشروع الربط بالغاز كان مسجل لفائدة الحي إلا أنه جمد بسبب الأزمة المالية، وسيتم الانطلاق فيه مشيرا إلى برامج تنموية أخري سيستفيد من الحي في الفترة القادمة في إطار برنامج رئيس الجمهورية الخاصة بمناطق الظل، ومن بين هده المشاريع التي تحدث عنها المنتخب المحلي تهيئة الطرقات وتزويدها بالإنارة العمومية وغيرها.

م.م

الوضع يزداد سوءا في الأيام الممطرة

غياب التهيئة بأحواش الدويرة يعيق تحركات المواطنين

اشتكى قاطنو الأحواش بالدويرة من الغياب التام للتهيئة، مما صعب من يومياتهم طيلة أيام السنة لاسيما في فصل الأمطار، حيث يجد السكان صعوبة في الدخول إلى سكناتهم بسبب الأرضيات التي ما تزال ترابية والتي تتحول إلى مستنقعات خلال تهاطل الأمطار.

قال السكان في اتصالهم بالجريدة لنقل انشغالهم، أن التهيئة شبه منعدمة بالأحواش، فالطرقات تفتقد للتزفيت خاصة تلك التي تربط بين السكنات، ما يجعل حركة التنقل بها صعبة في فصل الشتاء، إذ تتحول إلى مستنقعات للمياه الأمر الذي دفع بالسكان في الكثير من المرات إلى وضع الحصى على الأرضيات لتجنب تشكل البرك المائية، وما زاد من معاناة القاطنين بالأحواش نقص الإنارة العمومية الذي يعرضهم لاعتداءات وسرقات تمنع عليهم مغادرة بيوتهم ليلا، حيث قال محدثونا أن نقص الإنارة بالمسالك المؤدية إلى سكناتهم ضاعف من مخاوف تلاميذ المدارس المزاولين دراستهم في الطورين المتوسط والثانوي، حيث يخرجون مبكرا ويتنقلون إلى مقر البلدية وسط الظلام، خاصة في الفترة الأخيرة حيث سجل حدوث أعطاب بأعمدة الإنارة.وأضاف السكان أن الأرصفة منعدمة بالطرقات المؤدية إلى سكناتهم فضلا عن نقائص أخرى جعلت الحياة بها صعبة، منها غياب المرافق بأحواشهم على غرار سوق جواري وقاعة للعلاج مما يضطر بالقاطنين بها للتنقل إلى مقر البلدية لاقتناء ما يحتاجون إليه.

كما أشار السكان إلى غياب المرافق الترفيهية التي جعلت الشباب يعاني من الفراغ ولم يجد هؤلاء من ملجأ سوى المقاهي أو الجلوس على حافة الطرقات والبعض يمارس رياضة كرة القدم بالطرقات، أما الأطفال فيقضون أوقات فراغهم في الخارج في ظل غياب أماكن للترفيه واللعب.

كما اشتكى سكان الأحواش من الرمي العشوائي للنفايات التي أصبحت تتراكم بشكل ملفت للانتباه متسببة في تشويه المحيط وانبعاث روائح كريهة حتى في الفصل البارد، حيث ساعدت على جلب الحشرات والقطط والكلاب الضالة التي أصبحت تتجول يوميا بالمنطقة تبحث عن ما تأكله وسط النفايات التي تتأخر مصالح النظافة في رفعها.

سكان الأحواش بالدويرة يشتكون عدة نقائص أرقت يومياتهم ورغم إيداعهم للملفات على المستوى البلدية بغية الاستفادة من الترحيل أو الحصول على عقود الملكية التي تسمح لهم بإعادة بناء سكناتهم إلا أنهم تلقوا سوى الوعود التي لم تجسد على الواقع، مشيرين إلى أن المنتخبين المحليين لا يزرونهم إلا في المواعيد الانتخابية.

م.م

بسبب أدائها الضعيف وفشلها في تدبير الشأن العام

انتقادات لاذعة للحكومة بالمغرب

● ما تزال الحكومة المغربية تواجه انتقادات لاذعة من قبل الطبقة السياسية نتيجة أدائها الضعيف وعجزها على تدبير الشأن العام والتكفل بانشغالات المواطنين الذين ضاقوا ذرعا بها على □تلف المستويات، في ظل استمرار تقهقر مؤشرات الثقة على المستوى الاجتماعي والسياسي.

وفي هذا الاطار، أبرز القيادي في حزب العدالة والتنمية، عبد العزيز أفتاتي –في تصريحات نشرها موقع الحزب– إن استحضار عدد من المعطيات "سيجعلنا نتوصل الى خلاصة مخيبة تؤكد الصورة التي تشكلت بخصوص الحكومة، كحكومة للفساد والغلاء والبطالة والفشل التنموي والاستدانة المفرطة والعجز التدبيري التام، والنكوص المروع والغياب السياسي الرهيب والفرار من المجال العمومي والاختفاء الكلي طيلة 2022 و2023 وما يستتبع ذلك بالضرورة من اهتزاز الثقة وفقدانها بكل تأكيد".

وبلغة الارقام، استشهد بظاهرة البطالة التي ارتفعت إلى 13.5٪ والاستدانة المفرطة التي ارتفعت في عامي 2022 و2023 لتتجاوز 72٪ من الناتج الداخلي الخام، وكذا اللجوء إلى بيع أملاك الدولة للتغطية على نسبة العجز الحقيقي.

و لفت ذات المسؤول إلى أن "استحضار الوضع الاجتماعي المتأزم بفعل الغلاء المستمر الذي يطال عموم المواد والخدمات، و مستويات تضخم مرعبة في السنتين الفارطتين ونسبة مرتفعة في مستهل هذه السنة (7٪)، ستضاف إليها التبعات السلبية لرفع نسب رسوم الجمارك، وكذا القيمة المضافة بالنسبة للعديد من المواد والخدمات".

و اعتبر أن التحيين الدوري لمؤشر ثقة الأسر "نموذج صارخ لما آلت إليه الأوضاع"، مشيرا أن عودة المنحى التنازلي لهذا المؤشر إلى أدنى مستوى له منذ 15 عاما "يوضح بجلاء الصورة كما هي والتي طالما حاولت الحكومة إخفاءها".

و اعتبر أفتاتي أن الحكومة "مفتقرة بالأساس للثقة السياسية بفعل السطو على الإرادة الشعبية في الانتخابات الماضية بالمال، ولها أجندة واحدة ووحيدة، هي احتضان الرأسمال الكبير الريعي والماكر و الفاسد وحمايته وتعبئته في طحن السيادة الشعبية و استدامة الافتراس في مجال المال والاعمال"، واصفا اياها بـ"الكارثة التنفيذية".

و استرسل أن "ما يؤكد هذا التدني المطرد لمؤشر الثقة السياسي والتدبيري، هو موجات الاحتجاجات التي تهز قطاع التعليم وما قابله من فشل مروع من جانب الحكومة في احتواء الوضع المتفجر, في ظل تنكرها لوعودها لموظفي التعليم تارة، وتهديدهم وترهيبهم والسعي لشق صفوفهم تارة أخرى، ما هدد الموسم الدراسي و أضر بمستويات التحصيل, وهو نفس السلوك الذي تعيده بحذافيره مع الحراك الاجتماعي المستمر في العديد من قطاعات الوظيفة العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية".

وحذر من "فضائح الفساد المتنامية وبشهادة مؤسسات دستورية، ناهيك عن المحاكمات القضائية في صفوف "الأغلبية" بتهم الفساد في تدبير المال العام، وكذا قنبلة الاتجار الدولي في المخدرات والاتجار في البشر وتهريب العملات وتبييض كبير لأموال المخدرات".

و اختتم القيادي في الحزب بالإشارة إلى "عجز" رئيس الحكومة و "جبنه" حتى عن استلام عريضة شعبية تهدف الى اسقاط التطبيع، في ظل هبة تضامنية نصرة لفلسطين ورفضا للإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في قطاع غزة.

وبخصوص الفساد الذي ينخر جسد المملكة، أعلنت الجمعية المغربية لحماية المال العام عن اطلاق حملة وطنية لتجريم الإثراء غير المشروع ومحاربة الفاسد "العابر للقارات"، مؤكدة ان غياب المساءلة والحساب "شجع على استمرار الفساد والرشوة ونهب المال العام".

و أكد رئيس ذات الجمعية، محمد الغلوسي، أن الحملة تستهدف "مفسدين ولصوص المال العام الذين يستغلون مواقع المسؤولية ويراكمون ثروات مشبوهة عبر فساد عابر للقارات ويشكلون شبكات ومافيات إجرامية مع تجار المخدرات والبشر ويهددون الدولة والمجتمع".

و استنكر ذات المتحدث، "بقاء هذه الشبكات في منأى عن المساءلة والمحاسبة, مما يشجع على استمرار الفساد والرشوة ونهب المال العام، مع ما يشكله ذلك من تهديد حقيقي للاستقرار والسلم الاجتماعي".

وفي هذا الصدد، ناشد الغلوسي "كل الضمائر الحية والغيورين على مستقبل المغاربة، تنظيم حملة كبيرة وواسعة للمطالبة بتجريم الإثراء غير المشروع باعتبار ذلك يشكل مدخلا لتخليق الحياة العامة"، مؤكدا أن الجمعية التي يترأسها "تخوض منذ سنوات معركة ضد الفساد والرشوة ونهب المال العام وفرض سيادة القانون، و أنها معركة لا تنفصل عن معركة الإصلاح الديمقراطي بالمملكة وإكراهاته من أجل الحرية والكرامة".

وفي الختام، دعا رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام إلى عدم الاستسلام لخطاب اليأس والإحباط أو التراجع للوراء رغم كل الظروف الصعبة.

جدير بالذكر أن وزير العدل في حكومة المخزن، عبد اللطيف وهبي، سحب في وقت سابق مشروع قانون تجريم الإثراء غير المشروع من المناقشة بالبرلمان، رغم احتجاج العديد من المنظمات الحقوقية والمدنية من هذا الإجراء.

تجسس المغرب باستخدام برنامج بيغاسوس:

اسبانيا مطالبة بتحقيق "كامل و فعال"

طلب البرلمان الأوروبي مجددا من إسبانيا بإجراء تحقيق "كامل وفعال" حول استخدام برنامج بيغاسوس ضد أعضاء الحكومة من بينهم رئيس الوزراء بيدرو سانشيز و هي فضيحة تورط فيها بقوة نظام المخزن المغربي، حسب ما أفادت به وسائل اعلام.

ويدعو البرلمان الأوروبي إسبانيا إلى "إتباع التوصيات التي تمت الموافقة عليها في يونيو الماضي" و التي أكدت على إجراء "تحقيق كامل وعادل وفعال" يوضح جميع حالات التجسس المزعومة مع شركة بيغاسوس (التابعة لشركة NSO الصهيونية) بما فيها الحالات ال47 المرتبطة بحركة الاستقلال الكاتالونية إضافة إلى ما تعرض له سانشيز و أعضاء آخرون في الحكومة و الذي تأكد بشأنه وجود "مؤشرات واضحة" حول تورط المغرب.

إضافة إلى ذلك، جدد أعضاء البرلمان الأوروبي قلقهم بشأن استخدام برامج التجسس حيث أكد هؤلاء أن "هذه الصناعة يجب أن تخضع لتنظيم صارم" علما أن هذه الرسالة متضمنة في التقرير الخاص بوضعية حقوق الإنسان الأساسية في الاتحاد الأوروبي والذي تمت الموافقة عليه بـ391 صوتا مقابل 130 صوت معارض و 20 امتناع عن التصويت.

ودعت التوصيات التي تمت الموافقة عليها السنة المنصرمة إلى تعاون السلطات الإسبانية لحل قضية التجسس المزعوم على حركة الاستقلالية خلال العملية و الاختراق الذي تعرضت له أجهزة سانشيز المحمولة.

وبخصوص الإطار التنظيمي لبرامج التجسس هذه، أشار البرلمان الأوروبي إلى أن إسبانيا ملتزمة بالشروط التي حددتها معاهدات الاتحاد الأوروبي غير أنه أكد أنها تنتظر إصلاح الإطار القانوني لمركز الذكاء الاسباني (CNI) الذي أعلنت عنه الحكومة وسط جدل حول التجسس الذي استهدف القادة السياسيين الكاتالونيين.

هذا وقد قدمت لجنة التحقيق التابعة للبرلمان الأوروبي التي تم وضعها شهر مارس الماضي نتائجها في شهر يونيو المنصرم و التي تؤكد تورط المخزن المغربي في التجسس و اختراق الهواتف المحمولة لكل من بيدرو سانشيز و وزيرة الدفاع الإسبانية مارغريتا روبلز و وزير الداخلية الاسباني فرناندو غراندـ مارلاسكا.

ويؤكد التقرير الذي تمت الموافقة عليه بـ 30 صوتا مقابل 3 أصوات معارضة و 4 امتناع عن التصويت بأن المعطيات أخذت من الهواتف المحمولة يوم 19 مايو 2021 أي في عز الأزمة الدبلوماسية بين مدريد و الرباط حول قضية الصحراء الغربية مما يؤكد الشكوك المتعلقة بالابتزاز الذي يكون نظام المخزن قد قام به للحكومة الإسبانية حول هذه القضية.

وقد ظهر موضوع برامج التجسس الخاصة إلى الواجهة بشكل خاص بعد الكشف المتتالي حول برنامج بيغاسوس الذي قامت شركة NSO الصهيونية بتصديره.

وفي يوليو 2021، كشف تحقيق منسق أجرته العديد من وسائل الإعلام عن قائمة تضم أكثر من 50 ألف اسم لأشخاص من المحتمل أن يكونون قد تعرضوا للمراقبة باستخدام برنامج بيغاسوس سيما من طرف المغرب، أحد البلدان التي استخدمت هذا البرنامج.

وقد أثارت هذه الادعاءات فضائح و إجراءات قانونية في بعض الأحيان في العديد من البلدان على غرار إنشاء لجنة تحقيق خاصة من قبل البرلمان الأوروبي.

مجلس الأمن

الأمين العام للأمم المتحدة ينتقد عدم وجود مقعد دائم لإفريقيا

انتقد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، عدم وجود مقعد دائم للقارة الإفريقية في مجلس الأمن الدولي. و أكد غوتريش في منشور عبر حسابه على منصة "إكس"، أول أمس، على ضرورة أن تعكس المؤسسات عالم اليوم، وليس عالم ما قبل 80 عاما، مضيفا "كيف يمكننا أن نقبل أن إفريقيا لا تزال تفتقر إلى عضو دائم واحد في مجلس الأمن؟". وأردف: "ستكون قمة المستقبل في سبتمبر، فرصة للنظر في إصلاحات الحوكمة العالمية وإعادة بناء الثقة". للتذكير سبق و أن قال غوتيريش، أن "قمة المستقبل" التي تعتزم الأمم المتحدة تنظيمها في سبتمبر المقبل "فرصة فريدة للمساعدة في إعادة بناء الثقة وجعل المؤسسات والأطر متعددة الأطراف التي عفا عليها الزمن متوافقة مع عالم اليوم، على أساس المساواة والتضامن".

الرئاسة الفلسطينية:

المطلوب من الولايات المتحدة هو الاعتراف بدولة فلسطين

أكد المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية، نبيل أبو ردينة أول أمس، أن المطلوب من الولايات المتحدة هو الاعتراف بدولة فلسطين، وليس فقط الحديث عن حل الدولتين. جاء ذلك في تصريحات لأبي ردينة نقلتها وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية "وفا"، قال فيها: "المطلوب من الولايات المتحدة الاعتراف بدولة فلسطين، وليس فقط الحديث عن حل الدولتين، وهذا هو الوقت المناسب للقيام بذلك". وقال أن ما يسمى بحكومة الاحتلال "غير معنية بالسلام والاستقرار، وما زالت ترفض الاعتراف بحقيقة أن السلام لن يتحقق دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967". وأشار إلى أن "قرارات مجلس الأمن الدولي وقرارات الجمعية العامة والإجماع الدولي، أوصلت دولة فلسطين إلى عضو مراقب في الأمم المتحدة، ورفع علم دولة فلسطين إلى جانب دول العالم التي اعترفت بها". وتابع أن "الشعب الفلسطيني لن يتنازل عن حقوقه المشروعة، وعن القدس ومقدساتها، وعن إقامة دولته الفلسطينية المستقلة مهما طال الزمن".

تقديرا لموقفه تجاه القضية الفلسطينية

البرلمان العربي يمنح رئيس جنوب إفريقيا "الوسام الدولي"

أعلن رئيس البرلمان العربي، عادل عبد الرحمن العسومي، أمس، منح رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا، "الوسام الدولي" باسم الشعب العربي، وهو أرفع وسام يقدمه البرلمان العربي للزعماء والقادة الدوليين الذين يدعمون قضايا الأمة العربية ويساهمون في نصرتها، مشيرا إلى أن هذه "رسالة بسيطة" للتعبير عن الشكر والتقدير لمواقف جنوب إفريقيا وخاصة قيامها برفع دعوى قضائية ضد الكيان الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية. وجاء الإعلان عن ذلك، في كلمة العسومي خلال افتتاح جلسة البرلمان العربي الثانية من دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثالث، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وقال العسومي: "كثيرا من الدول الغربية تدعم قتلة النساء والأطفال في دولة فلسطين، إلا أن هناك دولا ناصرت الحقوق الفلسطينية"، معربا عن "تقديره لمواقف الدول الحرة التي انتصرت لمبادئ الحق والعدل والإنسانية ولم ترضخ للضغوط، دفاعا عن قيمها". وفي هذا الإطار، حيا جنوب إفريقيا قيادة وحكومة وشعبا على "مواقفها التاريخية والخطوة التاريخية غير المسبوقة" في رفع دعوى قضائية ضد الاحتلال الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية نصرة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

من الحدود الغربية للوطن

تشديد الخناق على مهرّبي المخدرات و المؤثرات العقلية

أطاحت مصالح أمن ولاية الجزائر من الإطاحة تطيح بجماعة إجرامية منظمة تتاجر بالمؤثرات العقلية بالعاصمة.

كما تم توقيف أربع أشخاص من بينهم مسبوقين قضائيا عن قضية تكوين شبكة إجرامية منظمة تتاجر في المؤثرات العقلية.

العملية تمت على إثر إستغلال معلومة مفادها قيام أحد الأشخاص المسبوقين قضائيا بترويج المؤثرات العقلية على مستوى أحد الأحياء بالعاصمة.

لتباشر مصالح مقاطعة الشرطة القضائية الرابعة بوشاوي، التحريات والتي اسفرت بتحديد هوية المشتبه فيه. وتوقيفه متلبسا بحوزته كمية معتبرة من المؤثرات العقلية داخل مركبة قادمة من احدى الولايات الجنوبية.

وبعد التحقيق معه تم التوصل لباقي أفراد الشبكة الإجرامية البالغ عددهم 3 أشخاص، وبالتنسيق مع النيابة المختصة إقليميا وبعد توقيف الشبكة الإجرامية البالغ عددها 4أشخاص تم تنفيذ أذون بالتفتيش لمساكنهم، ليتم ضبط وحجز 7185 قرص مؤثر عقلي: وكذا مبلغ مالي بالعملة الوطنية يقدر بـ 242.500 دج من عائدات الترويج ، بالإضافة إلى مركبتين سياحيتين تستعمل في نقل السموم، حيث تم تقديم المشتبه فيهم أمام النيابة المختصة إقليميا عن قضية جناية الحيازة، التخزين، النقل، المتاجرة بالمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة في إطار شبكة إجرامية منظمة.

كما تمكنت المصلحة الجهوية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات بتلمسان من الإطاحة وشل شبكة إجرامية منظمة تقوم بالمتاجرة بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

تمت القضية على إثر معلومات مفادها قيام أفراد شبكة إجرامية بترويج المخدرات والمؤثرات العقلية على مستوى إقليم ولاية وهران.

العمل الميداني لعناصر الشرطة أسفر عن توقيف شخص مشتبه فيه بالغ من العمر 32 سنة مسبوق قضائيا مبحوث عنه من طرف العدالة عن قضية حيازة المخدرات، مع حجز كمية من المخدرات الصلبة نوع إكستازي، قدرت بـ 6700 قرص ، أيضا حجز كمية من المخدرات كيف معالج قدرت بـ 04 كلغ و100 غرام تم ضبطها بداخل مركبة من نوع رونو.

وبعد إستفاء إجراءات التحقيق تم إنجاز ملف قضائي عن قضية " جناية حيازة المخدرات قصد البيع والتخزين والنقل ضمن جماعة إجرامية منظمة ، قدم بموجبه الموقوف أمام الجهات القضائية المختصة.

و..حجز 2 كلغ من الكيف في سطيف

تمكّن عناصر فرقة مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات بسطيف، من وضع حد لنشاط شخصين يحترفان ترويج المخدرات بإحدى القرى التابعة لبلدية قجال، وحجزت 2 كلغ من المخدرات ومبلغا ماليا ومركبة سياحية كانت تستغل في عمليات الترويج.

حيثيات القضية تعود إلى استغلال معلومات من طرف عناصر الضبطية القضائية بفرقة مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات بسطيف، تفيد بوجود شخصين يخزنان كمية من المخدرات بمسكن معزول ببلدية قجال، يستغلانه لتسهيل عملية الترويج والإخفاء، بعد وضع خطة عمل، تمكّنت الفرقة من توقيف المشتبه فيهما، متلبسين بحيازة كمية أولية من المخدرات ومبلغ مالي، ليتم بعد ذلك تفتيش مسكنيهما بعد التنسيق مع النيابة المختصة، حيث تم ضبط 19 صفيحة من المخدرات، كانت مخبأة بإحكام، قدّر وزنها الإجمالي بـ2 كلغ، كما أسفرت العملية عن حجز سيارة سياحية كانت تستغل من قبل المشتبه فيهما في نشاطهما الإجرامي.

وبعد استكمال الإجراءات القانونية، أعدّت الضبطية القضائية ملفا جزائيا ضد المشتبه فيهما، عن حيازة وتخزين المخدرات بطريقة غير مشروعة لغرض البيع، قدّما بموجبه أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة عين ولمان.

هذا وسبق أن تمكنت مصالح الدرك الوطني من إحباط إحدى أكبر محاولات إغراق الجزائر بمليون قرص مهلوس من نوع "بريغابالين" بقيمة مالية تتراوح بين 9 و10 ملايير سنتيم قادمة من الخارج، وتم إدخالها عبر ليبياعبر خطة ممنهجة كانت ستشمل ولايات عنابة ووهران وورقلة والجزائر العاصمة وولايات أخرى شمالية، إلا أن فطنة رجال الدرك التابعين للمجموعة الإقليمية للدرك الوطني بالوادي أحبطت عملية إغراق الجزائر بهذه السموم .

وتعود تفاصيل العملية، إلى معلومات وردت إلى مصالحهم بخصوص نشاط بارونات المتاجرة بالأقراص المهلوسة، ومحاولة إدخالهم لكمية معتبرة من هذه السموم، وعلى هذا الأساس وبعد وضع خطة محكمة وترصد ليلا ونهارا و 24 ساعة على 24 ساعة، تمكنت من تحديد الموقع، أين تم توقيف سيارة سياحية من نوع "ستايشن" وعلى متنها كمية معتبرة من الأقراص المهلوسة من نوع "بريغابالين 300 ملغ"، ووصلت وحدات الدرك العملية إلى أن تم توقيف سيارة ثانية من نفس النوع وحجزت كمية مماثلة

وقد أسفرت العملية حجز مليون قرص مهلوس من نوع بريغابالين 300 ملغ و14 مركبة فارهة رباعية الدفع وأزيد من 450 مليون سنتيم، إلى جانب توقيف أربعة بارونات مع تحديد هوية ثلاثة أشخاص لا يزالون في حالة فرار.

العملية جاءت، مباشرة بعد الإطاحة بشبكة دولية مختصة في المتاجرة بالكوكايين، أين واصلت المجموعة الإقليمية للدرك الوطني بالوادي جهودها في توجيه ضربات لعصابات وبارونات التهريب، بعقد اجتماع عملي ووضع خطة ممنهجة لاستغلال معلومات حول دخول شحنات معتبرة من هذه السموم عبر إحدى الدول المجاورة.

للإشارة ، فإن المتهمين تم تقديمهم أمام وكيل الجمهورية، أمر قاضي التحقيق للقطب الجزائي المتخصص لدى محكمة الوادي، بإيداع 4 بارونات رهن الحبس المؤقت فيما لا يزال 3 آخرون في حالة فرار، إذ ستقوم الجهات القضائية بإصدار أوامر بالقبض الدولي ضدهم.

م.م

حسب حصيلة للحماية المدنية

8 قتلى و484 جريحا في حوادث مرور

لقي ثمانية أشخاص وجرح 484 آخرون في حوادث مرور شهدتها عدة ولايات من الوطن خلال الـ48 ساعة الأخيرة. حسب حصيلة أوردتها مصالح الحماية المدنية.

وأوضح المصدر أن مصالح الحماية المدنية سجلت خلال نفس الفترة وفاة 3 أشخاص اختناقا بغاز أحادي أكسيد الكربون بولايتي الطارف وباتنة، كما قدمت الإسعافات الأولية إلى 27 شخصا تسمموا بأحادي أكسيد الكربون المنبعث من أجهزة التدفئة وسخانات المياه داخل مسكنهم عبر عدة ولايات من الوطن.

وأصيب ثمانية أشخاص بجروح، إثر حادث مرور وقع على مستوى الطريق السيار شرق غرب بأولاد والي ببلدية الأربعطاش في بومرداس.

وحسب بيان لمديرية الحماية المدنية بالولاية، تمثل الحادث في تصادم تسلسلي لعدة مركبات.

وخلف الحادث إصابة ثمانية أشخاص بجروح مختلفة تم إسعافهم ونقلهم إلى المستشفى المحلي.

كما لقي شخص حتفه، إثر تعرضه لحادث دهس سيارة، على مستوى الطريق الوطني رقم 19 ببلدية سيدي عكاشة في تنس بالشلف.

وحسب بيان للمديرية العامة للحماية المدنية، تدخلت ذات المصالح من أجل حادث دهس سيارة لشخص.

وخلف الحادث وفاة شخص من جنس ذكر يبلغ من العمر 70 سنة، تم تحويله إلى مصلحة حفظ الجثث بالمستشفى المحلي.

م.م

بعيارات نارية

مقتل شرطي متقاعد في سكيكدة

عثر مواطنون على جثة شرطي متقاعد، تحمل آثار الإصابة بالرصاص، في منطقة عين أم القصب بالقل غرب سكيكدة.

ويبلغ الضحية"م.م "من العمر 74 سنة، وعثر بقرب جثته على مسدس آلي من طراز قديم، يُجهل إن كان يعود للضحية أم لشخص آخر، وكان مصابا بالرصاص على مستوى البطن.

وذكرت مصادر محلية، أن الضحية أدى صلاة الجمعة، وتجاذب أطراف الحديث مع عدد من الأشخاص، ولم تبد عليه علامات قلق أو توتر. واشتغل القتيل في سلك الشرطة البلدية لمدة 25 سنة. ونُقلت جثته إلى مستشفى عبد القادر نطور بالقل، كما فتحت فرقة الدرك الوطني تحقيقا في الحادثة.

ق.و

بعد 11 يوما من البحث

العثور على الشاب المفقود في البحر بسكيكدة

كللت عملية بحث دامت 11 يوما بالعثور على الشاب المفقود في البحر بالشاطئ العسكري رقم 01 بولاية سكيكدة.

واستأنفت كل من الوحدات العملية الرئيسية لمصالح الحماية ولليوم الـ11 على التوالي، عملية البحث عن مفقود في البحر بالشاطئ العسكري رقم 01 بولاية سكيكدة.

وأوضحت الحماية المدنية لولاية سكيكدة، أن الوحدات العملية الرئيسية القل ،سكيكدة ، الميناء، المرسى، البحرية، وكذا غطاسي الحماية المدنية. و فرق الدعم لكل من ولايتي عنابة وجيجل، استأنفت عملية البحث عن المفقود بالبحر.

وحسب ذات المصدر فإن العملية تتم تحت اشراف مدير الحماية المدنية.

ق.و

موجهة للبيع

حجز كميات معتبرة من "الشمة" بقالمة

ضبطت مصالح الشرطة القضائية بقالمة كميات معتبرة من مادة الشمة مغشوشة موجهة للبيع، قدرت بـ 59750 كيس "شمة" مصنعة بطريقة غير شرعية، مع توقيف شخصين يبلغان من العمر 30 و53 سنة.

وحسب بيان لخلية الاتصال والعلاقات العامة بأمن الولاية، فإن العملية تمت نتيجة الاستغلال الجيد للمعلومات، التي مفادها وجود أشخاص مشتبه فيهم يقومون بحيازة وتخزين كميات معتبرة من المواد المغشوشة والمقلدة قصد البيع، مع إستغلال مستودع على مستوى قرية صالح السوفي التابعة لبلدية بلخير.

واستنادا للمصدر، فقد تم تقديم الموقوفين أمام محكمة قالمة بتهمة حيازة منتوجات مصنعة بطريقة غير شرعية، ومنتوجات موجهة للإستهلاك البشري غير صالحة، أين صدر في حقهما رقابة قضائية.

ق.و

بخنشلة وباتنة

10 ضحايا لحريق وتسرّب للغاز

سجلت مصالح الحماية المدنية، نشوب حريق مهول على مستوى شقة بحي 210 مسكن بلدية و دائرة خنشلة، حسب ما أفادت به ذات المصالح.

وأوضح ذات المصدر أن الإسعافات تدخلت من اجل اخماد حريق شب داخل شقة بحي 210 مسكن بلدية و دائرة خنشلة، حيث خلف الحريق أربع ضحايا لهم حروق من الدرجة الثانية و 04 اخرين لهم ضيق في التنفس تم اسعافهم و نقله إلى المستشفى المحلي.

كما سخرت الحماية المدنية ثلاث شاحنات تدخل ، سلم ميكانيكي و سيارتي إسعاف لعملية إخماد الحريق.

هذا وتعرّض شخصين لحادث تسمم بغاز أحادي اكسيد الكربون المنبعث من موقد نار بالمكان المسمى الملوجة بلدية و دائرة إيشمول ولاية باتنة.

وأوضحت مصالح الحماية المدنية، أنها تدخلت من أجل اسعاف شخصين تعرضا لتسمم بغاز أحادي اكسيد الكربون.

مشيرة أن الحادث خلف تسمم شخصين من جنس ذكر يبلغان من العمر 52 سنة و 47 سنة لهما ضيق في التنفس تم اسعافهما و نقلهما الى المستشفى المحلي.

م.م

http://www.mondeadm.dz
facebook: mondeadm
monde.adm@gmail.com

العالم للإدارة

16 مواقيت الصلاة

الفجر 06:18 ■ الظهر 12:59 ■ العصر 15:44 ■ المغرب 18:04 ■ العشاء 19:30

الاثنين 22 جانفي 2024 الموافق ل 10 رجب 1445 هـ

العدد: 2518

في الجلسة الثالثة

العدالة تواصل كشف خبايا ملف "أناد" القضائي

واصل أمس قاضي الفرع الثاني لدى القطب الجزائي الاقتصادي والمالي بسيدي أمحمد، سماع المتهمين المتورطين في قضية الوزير السابق لدى الوزير الأول مكلف بالمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، نسيم ضيافات، ويتعلق الأمر بقضية تسجيل ما يزيد عن 12 ألف و500 مؤسسة اقتصادية "وهمية" وإعطاء تعليمة إلى جميع الوكالات الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "أناد"، بإلغاء جميع المتابعات القضائية ضد الأشخاص الذين قاموا ببيع العتاد أو لم يستثمروا عكس ما جاء في التعليمات المتعلقة بمرافقة تمديد آجال تسديد الديون من قبل المستفيدين مع التلاعب بأموال صندوق دعم الشباب من خلال شراء هدايا باهظة .

وقال نسيم ضيافات خلال محاكمته "عملت من أجل تجسيد برنامج رئيس الجمهورية المتعلق بترقية الشباب في كنف الجزائر الجديدة"

وأنكر الوزير السابق تورطه في قضية التبديد العمدي والاستعمال على نحو غير شرعي لممتلكات وأموال عمومية عهدت إليك بحكم الوظيفة، تعارض المصالح، إساءة استغلال الوظيفة عمدا بغرض منح امتيازات غير مبررة للغير، منح امتيازات غير مبررة للغير بمناسبة إبرام عقد أو صفقة مع الدولة أو إحدى مؤسساتها وذلك على نحو يخرق القوانين والتنظيما،ت تحريض موظفين عموميين على استغلال نفوذهم الفعلي والمفترض بهدف الحصول على مزية غير مستحقة، الاستفادة من السلطة وتأثير أعوان الدولة أثناء إبرام العقود بغرض الحصول على مزايا غير مستحقة، الإثراء غير المشروع، تبييض الأموال باستعمال التسهيلات التي يمنحها نشاط مهني.

وتابع المتهم "منذ أن عينت وزيرا منتدبا في سنة 2020،وأنا في حياتي لم اشتغل في الإدارة، بل كنت رئيس جمعية لمدة 7 سنوات وكانت عندي شركات، أي أمارس نشاطي الخاص وبعدها دخلنا مع رئيس الجمهورية الحالي في حملة خاصة وسرنا في برنامجه،وكل الأعمال المتعلقة بالوكالة تكون بالتنسيق مع الوزير الأول ".

وأضاف المتهم " لم أمض على أي صفقة ولم أمنح أي امتياز فأنا سياسي شاب مكلف بالشباب لدى الوزارة الأولى، لا أحمل أي صفة، هناك مصالح الوزارة الأولى ولا يوجد وزارة منتدبة، فصلاحياتي تنحصر في السهر على متابعة جميع العلاقات، الاقتراح والإعداد، أما التسيير فهو ليس من صلاحياتي وحتى التوظيف يجب أن أستشير الوزير الأول حتى أحصل على موافقته"

وبخصوص منح هدايا ،قال ضيافات:«الوكالة استحدثت في سنة 1997 ومنذ ذلك العام كانت تقوم بتكريم الشخصيات البارزة، خاصة في الحفلات والأعياد الوطنية على غرار اندلاع الثورة التحريرية الموافقة للفاتح نوفمبر، عيد الاستقلال"،مشيرا أن ميزانية المجسمات كانت من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ".

وبخصوص تزويد مكتبه بتجهيزات من طرف شركة "ألريم"، رد ضيافات"لم أطلب منه ذلك، كان معي وزير وكان مقرنا مع وزارة الصناعة ولم تكن لدينا أي تجهيزات، كانت هناك تسمية فقط، العتاد طلبته مصالح الوزارة ولست أنا"

وعن مصير العتاد، قال ضيافات" لا أعلم، أنا لست مسؤولا عن العتاد ومع هذا فإن التجهيزات المسلمة من شركة "ألريم" كانت موضوعة تحت تصرف مصالح الوزير الأول"

وبخصوص تعيين المديرين، قال ضيافات"أنا لست إداريا، لا يمكنني تقييم الإطارات، هناك لجنة خاصة مكونة من إطارات هي التي تشرف على المقابلات للتوظيف"

وعن التوظيف الذي شابته تجاوزات حسب تقرير الخبرة، أكد المتهم أن " كل التوظيفات كانت باقتراح المدير العام لوكالة أناد وكل مدير ملزم بمقابلة معه، وكل مدير تعيينه تتوفر فيه شروط وموافقة الوزارة الأولى".

وبخوص الاتفاقية الثلاثية،أوضح المتهم أنها " تنظم العلاقة بين الشركاء الثلاثة، وقد عرفتها الخبرة وهي مهمة جدا، وكل ما ينظم الوكالة وأصحاب المشاريع، وفعلا توجد التعليمة المتعلقة بتجميد متعلق بها، وكل ما يضبط الشركاء الثلاثة، المتابعات القضائية الصادرة عن الوزير الأول بتاريخ 20-05-2019، حينها لم أكن وزيرا، وعندما جاء كانت سارية المفعول، وليس من مهامي كوزير منتدب توقيفها أو تغييرها، وإنما أقوم بتنفيذ تعليمات الوزير الأول والتي كانت سارية المفعول أثناء تقلدي منصب وزير".

م.م

المشروع ضمن مخطط 2024

..نحو التوجه للجامعة العصرية من الجيل الرابع

أكد كمال بداري وزير التعليم العالي و البحث العلمي ، أمس أن سنة 2024 ستكون نحو التوجه للجامعة العصرية من الجيل الرابع.

وقال بداري خلال زيارته إلى ولاية سعيدة وتقديم عرض مفصل حول جامعة الدكتور مولاي الطاهر، أن" الجامعة تحضر نفسها خلال سنة 2024 للتوجه إلى الجامعة العصرية من الجيل الرابع في فترة قصيرة". مشيرا إلى أن "الجامعة اليوم أصبحت منصة للتعليم المبدع و المدمج و المفتوح من خلال النتائج التي حققتها"، مضيفا بأن" قطاع التعليم العالي يعمل على رقمنة هياكل المؤسسات الجامعية بهدف تحسين جودة التعليم و الرفع من مستوى الأداء".وأكد بداري لدى معاينته لمركز البيانات و المعلوماتية، أن "هذا المركز لا يوجد له مثيل بالمؤسسات الجامعية على المستوى الوطني"، مؤكدا أنه "سيتم تعميم إنشاء مثل هذه المراكز بجميع المؤسسات الجامعية في إطار التوجه الجديد لعصرنة الجامعة".

ويتوفر هذا المركز على 14 جهازا فائق القدرة و 17 خادما "سرفير" و محولين اثنين حيث تساهم هذه المعدات في تدعيم الإتصال الرقمي داخل الجامعة.هذا وأشرف بداري على معاينة مشروع كلية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ببلدية عين الحجر توفر 2.000 مقعد بيداغوجي سيتم الانتهاء من انجازه في سبتمبر القادم، معلنا أن جامعة سعيدة التي تدعمت بعديد الهياكل الجديدة ستتحول إلى قطب جامعي بامتياز يمكنها من إستقبال طلبة

ولايتي البيض والنعامة.كما دشن الوزير مكتبة مركزية على مستوى جامعة سعيدة مزوّدة بمختلف الكتب و المراجع في جميع التخصصات الجامعية ويسمح هذا المركز الرقمي باستقبال جميع الوثائق الجامعية و مسحها لتسهيل عملية حفظها و استرجاعها بسرعة.في ذات السياق، أشرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي على إطلاق أوّل حاضنة للأعمال الجامعية رقمية من جامعة مولاي الطاهر بسعيدة.

وبعد معاينة للبنية الرقمية، أشاد بداري بالتقدم اللافت لجامعة سعيدة في الرقمنة كونها تحوز على مركز بيانات حديث، بمواصفات ومعايير دولية تعتمد على عتاد مفتوح " OPEN HARDWARE "، وكذا برمجيات مفتوحة المصدر ."OPEN "

وكذا برمجيات مفتوحة المصدر OPEN " SOURCES "، مما يؤهلها إلى الرقي بمشاريع الرقمنة وفتح آفاق جديدة للأساتذة والباحثين والطلبة في مختلف المجالات وبالأخص تطبيقات الذكاء الإصطناعي.

وخلال الزيارة التفقدية التي قادته لجامعة سعيدة د مولاي الطاهر كانت للوزير لقاء مع الأسرة الجامعية، أين عبر فيها طالب فلسطيني مسجل بجامعة سعيدة، عن إمتنانه وشكره نيابة عن الطلبة الفلسطينيين بالجزائر، لرئيس الجمهورية بعدما أوصى بالتكفل بهم، وإستفادتهم من منحة مالية خاصة.

م.م

يجمع ولاية الجزائر ومؤسسة ناشئة

مشروع لتطوير الحلول المعلوماتية المبتكرة والذكاء الإصطناعي

كشف جمال بابا المفتش العام لولاية الجزائر ، أمس أن ولاية الجزائر تعمل حاليا مع إحدى أبرز الشركات الناشئة في مجال تطوير الحلول المعلوماتية المبتكرة والذكاء الاصطناعي.

وقال بابا ، أنه سيتم وضع حيز الخدمة مجموعة من التطبيقيات المعلوماتية التي ستبسط للمواطنين طرق رفع تظلماتهم باستعمال التكنولوجيات الحديثة، ولاسيما الهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية.وأضاف ذات المتحدث، ان ‘‘هذه التطبيقات من شأنها كذلك تمكين المسؤولين المحليين. على مختلف المستويات من الإطلاع بطريقة آنية على وضعية التكفل بهذه الإنشغالات".

وأشار بابا، أنه "سبق لولاية الجزائر أن إستحدثت التطبيقة الرقمية نشكي التي تتعلق بمعالجة عرائض وشكاوى المواطنين والمتعاملين. وتمكنهم من رفع شكاويهم و عرائضهم المختلفة للمصالح المحلية وحتى المركزية وكذا التطبيقية الرقمية "تنسيق" التي استحدثتها هيئة وسيط الجمهورية".

ق.م

تحدّث عن تخوفات كبيرة على مصير وسائل الإعلام

لعقاب يدعو للحذر من سلبيات إستغلال الذكاء الإصطناعي

دعا محمد لعقاب وزير الإتصال امس إلى توخي الحذر من السلبيات المنجرّة عن سوء إستغلال تقنيات الذكاء الإصطناعي في المجال الإعلامي. خاصة فيما يتعلق بعدم إحترام القيم وخصوصيات الأفراد والدول والمجتمعات والأمة والتلاعب بالمعطيات.وأبدى لعقاب في حوار خاص بـ "إذاعة افريقيا أف أم" عقب مشاركته كضيف شرف في المؤتمر السنوي الثالث للإعلاميين العرب المنظم من طرف اتحاد إذاعات الدول العربية قبل أسبوع بتونس أسفه إزاء التأخر المسجل في مواكبة تطورات الذكاء الإصطناعي.وأشار وزير الإتصال إلى "وجود تخوفات كبيرة من مصائر وسائل الإعلام والبشرية والوظائف والخصوصية والملكية الفكرية مع توغل تقنيات الذكاء الإصطناعي".في المقابل، نوّه لعقاب بإيجابيات تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي كانت محور أشغال الملتقى المذكور. في خطوة لانفتاح أكثر على الإعلام الرقمي، مشيرا إلى أن الإستغلال الأمثل لهذه التطبيقات يرمي إلى إضفاء تحسينات تقنية لدى القنوات الإذاعية والتلفزيونية في جودة الصورة ونوعية الصوت، مع إدراج لمسات حديثة في "ديكورات البلاطوهات".

ق.و

يجمع ولاية الجزائر ومؤسسة ناشئة

مشروع لتطوير الحلول المعلوماتية المبتكرة والذكاء الإصطناعي

كشف جمال بابا المفتش العام لولاية الجزائر ، أمس أن ولاية الجزائر تعمل حاليا مع إحدى أبرز الشركات الناشئة في مجال تطوير الحلول المعلوماتية المبتكرة والذكاء الاصطناعي.

وقال بابا ، أنه سيتم وضع حيز الخدمة مجموعة من التطبيقيات المعلوماتية التي ستبسط للمواطنين طرق رفع تظلماتهم باستعمال التكنولوجيات الحديثة، ولاسيما الهواتف الذكية واللوحات الإلكترونية.وأضاف ذات المتحدث، ان ‘‘هذه التطبيقات من شأنها كذلك تمكين المسؤولين المحليين. على مختلف المستويات من الإطلاع بطريقة آنية على وضعية التكفل بهذه الإنشغالات".

وأشار بابا، أنه "سبق لولاية الجزائر أن إستحدثت التطبيقة الرقمية نشكي التي تتعلق بمعالجة عرائض وشكاوى المواطنين والمتعاملين. وتمكنهم من رفع شكاويهم و عرائضهم المختلفة للمصالح المحلية وحتى المركزية وكذا التطبيقية الرقمية "تنسيق" التي استحدثتها هيئة وسيط الجمهورية".

ق.م

ردّا على استفسارات المشاركين

DGSN توضّح بخصوص مسابقة الشرطة

قدمت المديرية العامة للأمن الوطني، توضيح مهم بخصوص الإجراءات القانونية الواجب إتباعها،في حال تجاوز السن القانوني، للمشاركة في المسابقة الخارجية لتوظيف أعوان الشرطة ذكور.

وجاءت التوضيحات –حسب بيان من الهيئة ذاتها– "نظرا للاستفسارات العديدة الواردة عبر منصات التواصل الرقمي للشرطة الجزائرية"

وأوضحت المديرية العامة للأمن الوطني، أن في هذه الحالة، يتم تأخير السن القانونية بسنة عن كل إبن في إطار التشريع الخاص بالعلاوات العائلية للالتحاق بالوظائف العمومية.

كما يستفيد كل مترشّح من تخفيض استثنائي بسنة واحدة عن كل طفل قاصر تحت كفالته وذلك بتقديم شهادة عائلية للحالة المدنية فيما يخص أولاده الشرعيين أو شهادة كفالة مسلمة من قطاع العدالة بالنسبة للأطفال المتكفل بهم من غير أولاده على ألا تتعدى مدة التخفيض 5 سنوات.

وأشارت المديرية إلى أن الكفالة الصادرة عن مصالح البلدية أو الموثق غير مقبولة كما يستفيد المترشح المؤدي لواجب الخدمة الوطنية، من تخفيض استثنائي حسب الفترة التي أداها، أما المترشح الحائز على دفتر الخدمة الوطنية متعاقد سابق في صفوف الجيش الوطني الشعبي، فيستفيد من تخفيض استثنائي لفترة مساوية لمدة الخدمة الوطنية.

م.م